# التعليم القانوني الإلكتروني: الواقع والمستقبل(*)


**أ. د. كمال عبد الرحيم العلاوين**
**أستاذ قانون المرافعات وعميد الكلية السابق**

**د. معاذ يحيى الزعبي**
**أستاذ القانون الجنائي المساعد**

**د. أحمد علي قباعة**
**أستاذ القانون الدولي العام المساعد**

**د. إسماعيل نايف الحديدي**
**أستاذ القانون التجاري المساعد**

**كلية الحقوق، الجامعة الأردنية**


## الملخص


لقد ظهر التعليم القانوني الإلكتروني على الساحة التعليمية أخيرًا؛ نتيجة مجموعة من الظروف، وفي مقدمها ما فرضته «جائحة كورونا» من قيود انعكست على العملية التعليمية بأكملها، ما أدى إلى الانتقال إليه بحكم الضرورة، ومن ثَمَ إدماجه تدريجيًا في البرامج الأكاديمية لكليات الحقوق.

وتهدف هذه الدراسة إلى بيان مدى فاعلية وكفاءة التعليم القانوني الإلكتروني، من خلال الموازنة بين إيجابياته وسلبياته، للوصول إلى الطريقة المثلى في توظيفه في العملية التعليمية. وقد عملت هذه الدراسة على المقارنة بين الأساليب التقليدية والمستحدثة التي جرى تبنّيها في التعليم القانوني، إضافةً إلى تحليل تجارب وممارسات بعض كليات الحقوق في تطبيق التعليم من بُعد في المجال القانوني، وكذلك جرى استعراض نقاط التحول الرئيسة التي شهدها قطاع التعليم العالي نحو استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة.

وشدّدت الدراسة على ضرورة تهيئة التجهيزات اللوجستية والتأهيل البشري اللازمين لإنجاح التعليم القانوني الإلكتروني. ومن ثَمَ خلصت إلى نتيجة مهمة مفادها أن التعليم القانوني الإلكتروني ليس بديلًا عن التعليم القانوني التقليدي، بل هو مكمّل ومحسِّن ومجوِّد له، وعند إدماجه في العملية التعليمية فإن ذلك قد يزيد من كفاءتها.



**كلمات دالة:** التعليم القانوني، والتعليم القانوني الإلكتروني، والتعليم القانوني التقليدي، والتعليم القانوني من بُعد، والتعليم في ظل «جائحة كورونا».


---


(*) تم تقديمه للنشر في: 30 أبريل 2022 تم قبوله للنشر في: 22 مايو 2022

# المقدمة

## أولًا: موضوع الدراسة

إن التعليم القانوني الأكاديمي أصبح من مقومات المجتمع الحديث، وعُهِد به إلى كليات الحقوق، واجتهدت هذه الكليات في إيصاله بالشكل الأفضل لمن يرغب فِي تلقّيه؛ وذلك عن طريق تطوير آليات التعليم، بالاعتماد على الأسلوبين النظري والعملي معًا. وحال التعليم القانوني حال جميع الظواهر المجتمعية؛ يخضع للتطور بفعل التقييم المستمر، فلم يبقَ بصورته النمطية التقليدية، بل تطوّر لتلبية احتياجات ومتطلبات العصر. وقد اعتمد التعليم القانوني على أساليب متعددة، فبدأ بأسلوب التلقين؛ بحيث يقوم أساتذة القانون بإلقاء محاضراتهم على طلبتهم بشكل جامد، من دون حصول أي تفاعل بينهم، بمعنى أن التعليم القانوني كان يعتمد حصرًا على المحاضِر، ثم تطوّر هذا الأسلوب فأصبح يعتمد على التفاعل بين المدرّس والطالب، حيث يطرح المدرّس مسألة للنقاش ويتحاور مع الطلبة بشأنها، وقد عمل على تنمية مهارات طلبة القانون في تطوير الحجج والجدل القانوني، وبعدها طغى الجانب العملي التجريبي على العملية التعليمية القانونية، مما أسهم في إضفاء نوع من الواقعية على التعليم القانوني، والخروج من الإطار النظري البحت.

وبما أن التكنولوجيا هي سمة العصر الحالي، فلم يبقَ التعليم القانوني معزولًا عن هذا التطوّر الهائل الذي اقتحم كل مجالات الحياة، فكان لا بد من توظيف وسائل التكنولوجيا الحديثة في العملية التعليمية القانونية. وقد شرع القائمون على هذه العملية في العمل على إدماج هذه الوسائل في التعليم القانوني، ومن هنا بدأ الحديث عن التعليم القانوني الإلكتروني كنموذج عصري للتأهيل القانوني، واستحوذ على اهتمام المؤسسات التعليمية. وزاد من أهميته بصورة ملحوظة ما فرضته جائحة كورونا من قيود تتعلق بحرية التنقل والتجمع، وبالتالي استحالة وجود الطلبة في الحرم الجامعي، الأمر الذي جعل من التعليم الإلكتروني ضرورة حتمية.

وهناك من تنبأ – منذ فترة طويلة نسبيًا – بأن التعليم القانوني سيعتمد حتمًا على أجهزة الحاسوب، سواء أكان مدرسو القانون مجيدين للتعامل التقني مع التكنولوجيا، أم نافرين منها[1]. وهذا النفور قد لا يُبنى فقط على الجهل بالأساليب التقنية المستخدمة في التدريس القانوني، بل أيضًا على وجود مخاوف من إحلال التعليم الإلكتروني الكامل

(1) Richard Warner and Stephen Sowle and Will Sadler, 'Teaching Law with Computers', Ru - gers Computer & Technology Law Journal, Volume 24, (1998), pp. 107 - 170.

مكان التعليم التقليدي، وهو ما يُعتبر إما حُلمًا، وإما كابوسًا، وإما حقيقةً واقعة([2]).

**ثانيًا: أهمية الدراسة**

تتجسد أهمية هذه الدراسة باعتبارها دراسة متخصصة تُعنى بالتعليم القانوني الإلكتروني؛ حيث أصبح التعليم التقليدي، في الوقت الراهن، لا يحقق جميع متطلبات التعليم العصري، فأصبح التوجّه نحو إيجاد وسائل علمية حديثة ضرورة حتمية، خاصة في ظل مواجهة الظروف الاستثنائية التي تمثلت حديثًا في جائحة كورونا، ومن هنا كان لا بُدّ من تبصير القانونيين بشأن الوسائل التي يمكن توظيفها في التعليم القانوني الإلكتروني.

**ثالثًا: أهداف الدراسة**

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- بيان نشأة التعليم القانوني والمراحل التي مر بها، وبيان الأساليب والطرق المستحدثة في التعليم القانوني المتمثلة في الدور الرائد لاستخدام التكنولوجيا في التعليم القانوني الإلكتروني.
- بيان كيفية تأقلم التعليم القانوني مع الظروف الاستثنائية، من خلال التركيز على التعليم القانوني خلال جائحة كورونا.
- استشراف مستقبل التعليم القانوني الإلكتروني في الفترة القادمة.
- بيان تجارب بعض كليات الحقوق في عدد من الدول في التعامل مع التعليم القانوني الإلكتروني.
- بيان الدور المهم لوسائل التكنولوجيا الحديثة في زيادة فعالية التعليم القانوني.
- بيان الصعوبات المنبثقة عن التحول المفاجئ من التعليم القانوني التقليدي إلى التعليم القانوني الإلكتروني، ومدى تقبل التعليم القانوني لوسائل التكنولوجيا الحديثة.
- بيان الطرق المثلى لكسر الجمود الناشئ عن وجود فاصل مكاني بين المدرّس والطالب.

(2) Jan Reijntjes and Martin Valcke, 'Implications of electronic developments for distance and face to face learning: ten statements on the use of electronics in law teaching' 32 The Law Teacher, Volume 32, (1998), pp. 245 - 250.

## رابعًا: إشكالية الدراسة

تكمن إشكالية الدراسة في التعرّف على مدى فاعليّة التعليم الإلكتروني في كليات الحقوق، وذلك من خلال مناقشة الفرضيات التالية:

- مدى قابلية تطبيق التعليم القانوني الإلكتروني.
- مدى تأقلم كليات الحقوق مع وسائل التعليم القانوني الإلكتروني.
- التحديات التي تواجه التعليم القانوني الإلكتروني.

## خامسًا: منهجية الدراسة

تم استخدام عدد من المناهج البحثية في هذه الدراسة، حيث تم توظيف المنهج التحليلي والمنهج المقارن؛ وذلك من خلال تحليل التجارب والممارسات الفضلى، وتسليط الضوء على الدور الريادي لبعض كليات الحقوق في تعاطيها مع التعليم القانوني الإلكتروني، ومقارنتها مع التجربة الأردنية. كما تم اتباع المنهج الوصفي؛ وذلك من خلال الوقوف على الوضع ما بين التعليم بصورته التقليدية وصورته الحديثة الإلكترونية.

## سادسًا: خطة الدراسة

ستتناول هذه الدراسة موضوع التعليم القانوني الإلكتروني، من خلال تسليط الضوء على نشأة التعليم القانوني؛ ببيان تطور أنماط التعليم القانوني (المبحث الأول). ومن ثم ستعالج الدراسة كيفية توظيف الطرق الإلكترونية في التعليم القانوني، من خلال التركيز على متطلّباته المتمثلة في التجهيز اللوجستي وإعداد المدرّسين والطلبة، والوقوف على مدى كفاءته، وذلك يتأتى من مقارنته بالتعليم التقليدي وبيان نماذج منه، بالإضافة إلى التركيز على آلية عقد الامتحانات إلكترونيًا (المبحث الثاني).

وكان لا بُدّ لهذه الدراسة من تقييم التعليم القانوني الإلكتروني، من خلال التطرق إليه في ظل جائحة كورونا؛ لبيان دورها الجوهري في تعزيزه وتطويره، ومن ثمَ استعراض التجربة الأردنية في التعليم القانوني الإلكتروني، كونها تجربة ناشئة في إدماج التعليم الإلكتروني في البرامج الأكاديمية، وأخيرًا، فحص مدى نجاعة التعليم القانوني الإلكتروني، من خلال بيان مزاياه وعيوبه للوصول إلى الطريقة المثلى في تطبيقه في العملية التعليمية (المبحث الثالث).

# المبحث الأول

# نشأة التعليم القانوني

التعليم القانوني، كغيره من ضروب التعليم، نشأ معتمدًا على الممارسة، ثم أخذ يتطور ويتشكل لتلبية الاحتياجات المختلفة باختلاف الأوقات؛ إلى أن اكتسى بالحلة العصرية، ومازال يخضع للتغيّر والتبدّل والتطوّر، فهو قابل لاستيعاب أحدث الأساليب التعليمية. ومن هنا يجب تسليط الضوء على مرحلتين أساسيتين للتعليم القانوني، أولاهما: المرحلة الابتدائية، ثم تليها المرحلة الحديثة.

## المطلب الأول

## المرحلة الابتدائية في التعليم القانوني

كان معظم التعليم القانوني، في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، يجري من خلال التدريبات المهنيّة مع المحامين الممارسين؛ هذه التدريبات المهنيّة – في الغالب – كانت تتطلب مجهودًا كبيرًا، مقارنة بالتدريس. ومع نهاية القرن التاسع عشر أصبح التدريب على القانون أكثر رسمية وأكاديمية[3].

وتجدر الإشارة إلى أنه خلال أكثر من قرن، لم يشهد التعليم القانوني تغيرًا ملحوظًا، فنهج التعليم القانوني هو عبارة عن تجسيد للنهج المبتكر في القرن التاسع عشر، في كلية الحقوق في جامعة هارفارد؛ هذا النهج الذي يتمثل في قيام أساتذة الجامعة بالتدريس معتمدين على كتب قانونية متخصصة في قاعات دراسية تحتوي على أعداد كبيرة نسبيًا من الطلبة. ويمتاز هذا النهج بكونه كفيلاً بتعليم عدة أجيال من القانونيين كيفية تطوير الحجج القانونية، وتحليل القضايا، بالإضافة إلى اعتباره مصدر ربح وفير للجامعات؛ لأنه يعتمد على وجود مدرّس واحد لتدريس عدد كبير من الطلبة. لكن الواقع يفيد بأن عدد الطلبة الذين يتخرجون في كلية الحقوق، ولديهم الاستعداد لممارسة القانون قليل نسبيًا، حيث تشير الدراسات إلى أن قلةً من طلبة القانون يتمتعون بخبرة قانونية عملية، أو يلتقون بالموكلين[4].

(3) See Robert Bocking Stevens, Law School: Legal Education in America from the 1850s to the 1980S, at 73-130 (G. Edward White ed., 1983), cited in, Deborah L. Rhode, 'Legal Education: Professional Interests and Public Values', Indiana Law Review, USA, Volume 34, (2000), p. 23.

(4) Erwin Chemerinsky, 'Rethinking Legal Education' 43 Harvard Civil Rights-Civil Liberties Law Review, Volume 43, (2008), pp. 595 - 595.

وبداية التعليم القانوني تميزت بخطوتين رئيسيتين، الخطوة الأولى: هي إنشاء كليات الحقوق داخل الجامعات. أما الخطوة الثانية فقد تمثّلت في تطوير أصول التدريس القانونية المتميزة[5]. ويمكن تلخيص تطور التعليم القانوني في ما يلي: إن الطريقة المتبعة في التعليم القانوني كانت بأن يقرأ الطلبة القضايا، ومن ثم يجيبون عن أسئلة وفرضيات تتعلق بهذه القضايا، وكانت هذه الطريقة بمنزلة جوهر التعليم في كلية الحقوق، إلّا أن قراءة ما قاله القضاة، بموجب هذه الطريقة، لا يمنح الطلاب كثيرًا من المهارات العمليّة التي يحتاجون إليها كمحامين، حيث يجعلهم أقل استعدادًا لأدوارهم التشريعية. ثم انتقل علماء القانون إلى ما كان يسمى بـ «الواقعية القانونية»؛ وذلك من خلال الاعتراف بأن القانون يُفهَم من خلال النظر إلى ما وراء القضايا[6].

إن المَهمة التعليمية مباشِرة وواضحة؛ فكليات الحقوق يجب أن تُزوِّد خريجيها بالاجتهاد القانوني والمهارات والمعرفة القانونية، وطلبة هذه الكليات يجب أن يكتسبوا القيم الأخلاقية والسلوك العقلي لتحقيق العدالة للعامة. والتعليم القانوني يتطلب الالتزام بمبادرات تهدف إلى تعزيز بيئة الاحترام المتبادل، وإعادة هيكلة عمليات القبول، غير أنّ هنالك من يرى أن كليات الحقوق غالبًا ما تُدرِّس طلبتها كيفية التفكير كأستاذ جامعي في القانون، على الرغم من ادعائها بأنها تدرِّس الطلبة كيفية التفكير كمحامين[7]. وهناك من يرى أن كلية الحقوق تتعلق تقريبًا بالقانون، ولا تتعلّق بالمحاماة إلا بشكل سطحي وعرضي[8].

وهناك من يخالف هذا الرأي، فيرى أن أساتذة القانون يؤهلون طلاب القانون لكي يصبحوا محامين حائزين المهارات المطلوبة في مجال المحاماة، أي إلى فنيّين قانونيين، أو محامين متوقدي الذهن. ولكن التحدي الحقيقي هو تحويلهم إلى فقهاء قانونيين، أي إلى محامين أكفاء يستخدمون عقولهم من أجل خلق مستوى معيّن من العدالة في مجتمعهم[9].

(5) Larry E. Ribstein, 'Practicing Theory: Legal Education for the Twenty-First Century', Iowa Law Review, Volume 96, (2011), pp. 1649 - 1653.

(6) Larry E. Ribstein, op. cit., pp. 1655-1656.

(7) Deborah L. Rhode, "Legal Education: Professional Interests and Public Values", Indiana Law Review, USA, Vol. 34, (2000), pp. 24 – 32 - 36.

(8) Gerald P. López, 'Training Future Lawyers to Work with the Politically and Socially Su - ordinated: Anti-Generic Legal Education', W. VA. L. REV., Volume 91, Issue 305, pp.321-322 (l989), cited in Deborah L. Rhode, op. cit., p. 37.

(9) Jan Reijntjes and Martin Valcke, 'Implications of electronic developments for distance and face to face learning: ten statements on the use of electronics in law teaching' 32 The Law Teacher, Volume 32, Issue 245, (1998), pp. 246-247.

وتجدر الإشارة إلى أن التأهيل المهني لا يتحصل من خلال الكتب الدراسية وحدها، ويمكن التعامل مع هذا التحدي من خلال دمج الموضوعات المتعلقة بالتأهيل المهني من قبل معظم أساتذة القانون في مجالاتهم الموضوعية[10]. فهناك حاجة إلى دعم البرامج الخاصة المتعلقة بالمهنية، والتركيز على تطوير الدورات ومراقبة فعاليّتها من قِبل كليات الحقوق، بالإضافة إلى إيلاء مزيد من الاهتمام لرسالة كلية الحقوق في مجال نشر الثقافة القانونية والعدالة الاجتماعية[11].

## المطلب الثاني

## مرحلة التعليم القانوني الحديث

إن التعليم القانوني يتمتع حاليًا بميزة الاستفادة من أساليب التدريس المبتكرة، والأبحاث الناشئة، والتدريبات المهنية ذات الصلة بالمحاماة[12]. ويجب لأي التزام جاد، سواء بإدخال تحسينات في تنظيم المحامين، أو إدخال تحسينات في ممارسة القانون، أن يكون ابتداءً من كليات الحقوق؛ فالمؤسسات التعليمية هي التي تُرسي أسس الثقافة القانونية، والإصلاحات البارزة تكون مستحيلة ما لم يحصل تغيُّر في كيفية تفكير مُحَامِيّ المستقبل، وفي مسؤولياتهم وأدوارهم المهنيّة[13].

تجدر الإشارة إلى أنه من المعترف به – على نطاق واسع – أن التعليم القانوني يستمر طويلًا، وأن مرحلة البكالوريوس في القانون هي محطة من محطّات هذا التعليم، وعليه فإنها يجب أن تركز على أفضل ما يمكن تدريسه فيما يُعرف بالمرحلة الجامعية للتعليم القانوني[14]، كونها مرحلة تأسيسية تُعنى بتزويد الطالب بالمبادئ والمفاهيم القانونية الرئيسة التي تُشكل حجر الأساس في تكوينه القانوني مستقبلًا.

أما فيما يتعلق بمستقبل التعليم القانوني، فهناك رؤية مشتركة لهذا المستقبل بين المحامين وأساتذة القانون، وهي رؤية تستند إلى استمرار قيام المحامين بما كانوا يقومون به لأكثر من قرن، إلّا أن الاختلاف الأساسي بينهم يكمن في مَنْ يجب أن يُعِدّ

(10) Deborah L. Rhode, op. cit., p. 40.

(11) ibid, p. 42.

(12) Karen Tokarz et al, 'Legal Education at a Crossroads: Innovation, Integration, and Plura - ism Required!' 43 Washington University Journal of Law & Policy, Volume 43, Issue 11, (2014), p. 56.

(13) Deborah L. Rhode, op. cit., pp. 23 - 24.

(14) Charles Sampford and Hugh Breakey, *Law, Lawyering and Legal Education: Building an Ethical Profession in a Globalizing World*, Taylor & Francis 2016, p. 133.

طلاب القانون لهذا العمل. ومن المقترحات – في هذا الصدد – إعادة تشكيل مناهج السنة الأخيرة في كلية الحقوق بهدف تكريسها «لنقل الطلاب من الصف الدراسي إلى عالم الممارسة القانونية الواقعي»[15].

وعلى الرغم من ذلك، فهناك تغيّرات جذرية من الممكن أن تُفرَض للتعامل مع التطورات في الحقل القانوني، فقد تظهر وظائف قانونية جديدة، ومن هنا لا بُدّ لكليات الحقوق من أن تُعد طلبتها لذلك. ومما لا شك فيه أن خريجي القانون يحتاجون إلى التدريب الذي يعمل على إعدادهم ليكونوا محامين تقليديين، من دون إغفال ضرورة تمكينهم من التنافس مع مقدمي المعلومات والخدمات[16]. ومن الجدير ذكره أنه لن تختفي المجالات التقليدية لممارسة القانون، مثل: التقاضي، وتقديم الاستشارات للعملاء، وهذه المجالات يجب أن تبقى تُدَرّس في كليات الحقوق، لكن يجب ألا تفترض كليات الحقوق أن ما كان يفعله المحامون خلال القرن الماضي سيستمر كما كان من دون تطوير[17].

وبخصوص الجانب العملي، فقد قامت كليات الحقوق بمساعٍ حثيثة لتطويره، فقد كانت مسيرة التعليم القانوني نحو التعليم التجريبي مسيرة طوِيلة، حيث جاءت بعد انتقاد التعليم القانوني[18]؛ فأصبح التعليم القانوني يعتمد على مشاركة التجارب العمليّة في التعليم الأكاديمي القانوني، حيث احتلّ هذا التعليم موقعًا مهمًا في أساليب التدريس القانوني. وتجدر الإشارة إلى أن التباين في كليات الحقوق، في مجال التعليم القانوني التجريبي، يتعلق بمدى وسرعة الانتقال إلى هذا التعليم، من خلال الدورات والمبادرات والبرامج.

والسبب الذي أدى إلى أن يُصبح التعليم القانوني أكثر تجريبيةً يكمن في أن كليات الحقوق يجب أن تعمل بشكل أفضل في التأهيل لممارسة العمل القانوني، بالإضافة إلى الاستجابة للسوق والمنافسة المتزايدة، كما أن الطلاب الذين لديهم مهارات «العالَم الحقيقي» لديهم فرص أفضل في الحصول على فرص عمل[19]. بمعنى آخر، تميل كليات الحقوق إلى هذا التعليم، فهو أمر جيد لمستقبله، ويمثل وسيلة إشراك فكري، ووسيلة

(15) See Washington and Lee's New Third Year Reform: Leading the Way in Legal Education Reform, Washington and Lee University, School of Law, cited in Larry E. Ribstein, op. cit., p. 1665.

(16) Larry E. Ribstein, op. cit., p. 1665.

(17) ibid, p. 1666.

(18) Peter A. Joy, 'The Uneasy History of Experiential Education in U.S. Law Schools', Dic - inson Law Review, Volume 122, (2018), pp. 551 - 567.

(19) Lorne Sossin, 'Experience the Future of Legal Education', Alberta Law Review, Volume 51, (2014), pp. 849 - 850.

أكثر فاعليّة لتعليم وتعلّم القانون. ومن هنا، يجب الترحيب بالتعليم القانوني التجريبي، والتقدم بالتحوُّل إليه؛ كونه يُثري القيم الأكاديمية القانونية، بالإضافة إلى أن الطلاب وأصحاب العمل يرغبون فيه[20].

ومن أجل إعداد طلبة القانون لمهنة المحاماة هناك العديد من الاحتياجات التي لا بُدّ من تلبيتها من قِبل كليات الحقوق، ومنها:

1) هيكلة المناهج الدراسية الأساسية، بحيث تحتوي على القيم المهنيّة ومهارات المحاماة الأساسية، حيث يتم المزج بين القانون الموضوعي ومذاهب التحليل، بالإضافة إلى القيم المهنيّة ومهارات المحاماة الأساسية. وفي سبيل ذلك، يتعيّن على كليات الحقوق اختيار أفضل وسيلة يتم من خلالها تنسيق تدريس قيم المحاماة ومهاراتها، بالاعتماد على المراوحة بين التدريب الخارجي والعيادة القانونية والمحاكاة.

2) تمكين الطلبة من خوض تجربة الممارسة الواقعية؛ نظرًا إلى أهميتها في تطوير القيم المهنية ومهارات المحاماة، وذلك عن طريق ممارسة دور المحامي.

3) تطوير المناهج الدراسية بما يتناسب مع الاحتياجات القانونية والمهارات الحديثة التي يجب أن يتمتع بها المحامون في الوقت الحاضر والمستقبل، وذلك من خلال الاهتمام – بصورة أكبر – بالتدريب الخارجي أو العيادات القانونية، عن طريق الاستفادة من خبرة أصحاب العمل في الميدان القانوني[21].

وبناءً على ما سبق، فهناك حاجة إلى إعداد الطلاب بشكل أفضل لممارسة القانون من قِبل كليات الحقوق، ذلك أن مهمة إعداد المحامين الجدد وتوجيههم لم يَعُد يضطلع بهما أصحاب العمل في الميدان القانوني، وكذلك فإن طلاب القانون وأصحاب العمل والموكِّلين يتوقعون أن تقوم كليات الحقوق بهذا العمل[22].

ومن الحلول التي تُمَكّن من التركيز على الجانب العملي في التعليم القانوني استخدام وسائل التكنولوجيا الحديثة؛ فمن الملاحَظ أن هناك تطورًا واضحًا في أساليب وطرق التعليم القانوني، تتجسد في إمكان توظيف التعليم الإلكتروني؛ إذ يُمكن عن طريق الوسائل الإلكترونية أن تجري محاكاة للقاءات مع الموكِّلين، وكذلك محاكاة للمحاكمات المختلفة. ويُمكن عن طريقها إكساب الطلاب مهارات خاصة، من خلال تكليفهم بتطبيق

(20) Lorne Sossin, op. cit., p. 851.
(21) Peter A. Joy, op. cit., p. 580.
(22) ibid, p. 583.

القواعد القانونية على القضايا الحقيقية المعروضة عليهم[23].

وأخيرًا، لا بُدّ من الإشارة إلى أن التعليم الإلكتروني لا يحظى باستحسان الجميع؛ فقد أفصح عدد من العمداء في كليات القانون والعلوم السياسية، في الجامعات الفرنسية، عن معارضتهم هذا النوع من التعليم[24]، وكتب أحد أساتذة القانون المرموقين عن هذا الموضوع، واختار عبارة «أنقذوا المدرجات»، كعنوان لمقالته[25].

وكذلك يرى البعض أن التعليم الإلكتروني هو عبارة عن عنصر مُكَمّل للتعليم الكلاسيكي، وهو خيار ثانوي وليس أصيلًا. فهو يُمثل ردًّا على حالات الضرورة، مثلما حصل خلال الجائحة، ولا يُمكن الركون إليه إلّا كرهًا وليس طوعًا. ومما يُدلل على ذلك النفور الذي يُمكن استشعاره لدى جيل الطلّاب الرقمي من هذا التعليم[26].

(23) Jan Reijntjes and Martin Valcke, op. cit., p. 249.

(24) CDDSP communiqué, 5 juin 2020, «Pour une rentrée universitaire avec les étudiants», https://is.gd/VRXFeI. – V. Entretien avec J.-Ch. SaintPau : JCP G 2020, act.750.

(25) Denis Mazeaud, «Sauvez l'amphi», *JCP G*, 2020, act. 685.

(26) Hervé Croze, «L'apprentissage à distance, ce qu'il ne peut pas faire», La Semaine Juri - ique, Edition Générale, n° 27, 6 Juillet 2020, Paris, p. 813.

## المبحث الثاني
## توظيف الطرق الإلكترونية في التعليم القانوني

مع قدوم التعليم الإلكتروني، فإن أحد التساؤلات المهمة التي تطرح نفسها يتعلق بطرق ووسائل التعليم الإلكتروني الفعّالة، لاسيما في المجال القانوني الذي انقسمت حوله الآراء ما بين مؤيد ومعارض[27]. وهذا التساؤل يُعتبر منطقيًا ولا مناص من الإجابة عنه، في ظل التطورات التي استحثّها «فيروس كوفيد 19». وبالإضافة إلى ذلك، فإن التوجه العام يدفع في اتجاه توطين هذا النوع من التعليم في مؤسساتنا ومعاهدنا التعليمية. وعندما يُوظَّف مصطلح التعليم الإلكتروني، والذي يتم باستخدام تكنولوجيا المعلومات ومنصاتها؛ فيُقصد به إما الإشارة إلى التعليم الإلكتروني المتزامن، وإما إلى التعليم الإلكتروني غير المتزامن، وإما إلى التعليم المدمج[28]. وكل أسلوب من هذه الأساليب يُمكن توظيفه في التعليم القانوني.

ولتناول موضوع توظيف الطرق الإلكترونية، في التعليم القانوني، فلا بد من تُسليط الضوء على متطلبات التعليم القانوني الإلكتروني (المطلب الأول)، ومن ثَمّ التطرق إلى مدى كفاءة التعليم القانوني الإلكتروني (المطلب الثاني)، وأخيرًا التعريج على مسألة عقد الامتحانات إلكترونيًا (المطلب الثالث).

### المطلب الأول
### متطلبات التعليم القانوني الإلكتروني

للحديث عن متطلبات التعليم القانوني الإلكتروني، يجب التطرق إلى موضوعين أساسيّين، أولهما: التجهيز اللوجستي للتعليم القانوني الإلكتروني. وثانيهما: إعداد المدرسين والطلبة للتعامل مع التعليم القانوني الإلكتروني.

(27) Denis Mazeaud, op. cit.

(28) وسندًا للمادة الثانية من نظام إدماج التعلم الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي الأردني رقم 69 لسنة 2021، يقصد بالتعلم الإلكتروني المتزامن: «التعلم الذي يتم من خلال لقاءات افتراضية تفاعلية بين المدرس والطلبة مباشرة بواسطة المنصة الافتراضية». أما فيما يتعلق بالتعلم الإلكتروني غير المتزامن فهو: «التعلم الذي يتم من خلال أنشطة ومهام أداء الواجبات التعليمية التي يقوم بها الطلبة بواسطة المنصة الافتراضية من دون لقاء مباشر مع مدرس المادة»، وأخيرًا يقصد بالتعلم المدمج: «التعلم الذي يمزج في المادة الواحدة بين التعلم الوجاهي والتعلم الإلكتروني غير المتزامن».

## الفرع الأول

## التجهيز اللوجستي للتعليم القانوني الإلكتروني

إن تجهيز منصات مُخصَّصة للتعليم القانوني الإلكتروني، ورفع مواد متقنة الصنع عليها؛ بحيث تُلبي مُتطلّبات التعليم الأكاديمي القانوني النظري، والاحتياجات العملية بشكل مستمر، كان من التبعات المباشرة الناجمة عن تفشّي فيروس «كوفيد 19»، والتي كان من الضروري إنجازها في فترة وجيزة[29]. ومن باب استغلال الفرص، كان لا بد من البناء على هذه التجربة، ومحاولة تكريسها وتعميمها، حتى بعد زوال خطر الجائحة، بحيث يُصبح التعليم القانوني الإلكتروني جزءًا لا يتجزأ من المنظومة التعليمية القانونية.

وتوفير الخدمات اللوجستية غير المنقطعة يُسَهّل مهمة الأكاديميين في التعليم القانوني الإلكتروني؛ لذا فلا بُدّ من الاستعانة بالمهندسين التعليميين الذين يمتلكون ليس فقط الكفاءة اللازمة، بل أيضًا الإبداع والحماسة في هذا المجال؛ لأن مهمتهم ذات طبيعة شاقة، وبخلاف ذلك فإن المحاضرات المصوَّرة تغدو ضربًا من العمل المُمِلّ للمُدرِّس الذي يتحدث إلى شاشة إلكترونية، ومدعاةً إلى الشرود الذهني أو الضجر بالنسبة إلى الطالب المُتلقي[30].

وفي بعض الأحيان، فإن على المؤسسة التعليمية أن تنصت إلى حاجات طلابها لتلبية احتياجاتهم التعلمية؛ فقد يظهر أن الطلبة في حاجة إلى قاعدة بيانات تُقدّم لهم تعريفًا لبعض المصطلحات والمفاهيم القانونية التي قد يصعب عليهم إدراك معانيها وحدهم[31]؛ فالتجهيز اللوجستي الأمثل اللازم لدمج التعليم الإلكتروني في التعليم القانوني يَفْرِض على المؤسسات التعليمة مراعاة مجموعة من الأمور ومنها[32]:

1- تزويد الكلية بالتجهيزات اللازمة للمساقات الإلكترونية، وعلى وجه الخصوص بالنسبة إلى المساقات التي يتم تدريسها بشكل متزامن.

(29) Shixiu Cui, 'The Transformation and Development of Chinese Legal Education Model under the Background of the COVID-19 Epidemic' (2021) International Conference on Computers, Information Processing and Advanced Education (CIPAE), pp. 244 - 246.

(30) Hervé Croze, op. cit., p. 813.

(31) Jan Reijntjes and Martin Valcke, op. cit., p. 249.

(32) Ira S. Nathenson, 'Teaching Law Online: Yesterday and Today, But Tomorrow Never Knows', Saint Louis University Law Journal, (2021), pp. 607 - 636.

2- تزويد الكلية بالتكنولوجيا الفعّالة من حيث المعدات، ومن حيث البرمجة، لكي تُستَخدَم من داخل الكلية أو من خارجها بواسطة المدرّسين.

3- تزويد الكلية بالتكنولوجيا الفعّالة لكي تُستخدَم من قِبل الطلاب في الحرم الجامعي، أو من بعد.

4- رصد مساعدات مالية للطلبة المحتاجين لكي يتمكنوا من الوصول إلى التكنولوجيا المُستخدَمة في التعليم.

5- تأمين المساعدة الفنية لكادر الكلية والطلبة، وذلك لتمكينهم من إنشاء محتوى المادة التعليمية الإلكترونية وتنسيقها، والتغلب على الصعوبات التي تحول دون توفيرها إلكترونيًا.

6- تطوير الغرف الصفية الافتراضية لتسهيل المشاركات التفاعلية البنّاءة في أثناء المحاضرات المتزامنة، والوصول إلى المحاضرات المؤرشَفة.

7- الإشراف على التعليم الإلكتروني بالتعاون مع إدارة الكلية، والتي يُشترط أن تكون مؤهَّلة للقيام بذلك.

وبناء على ما سبق، يتضح أن الخطوة الأولى التي يتعيّن على المؤسسات التعليمية مراعاتها تتمثل في التجهيز اللوجستي الكامل، ومن ثم فإن عليها أن تلتفت إلى إعداد المدرسين والطلبة للتعامل مع العملية التعليمية الإلكترونية.

ويُعَد استخدام تكنولوجيا المعلومات من أهم الأدوات التعليمية التي يمكن أن تحقق فوائد عدة، إذا ما تم توظيفها بشكل جيد في العملية التعليمية، حيث يمكن القول إن أهمية استخدام تكنولوجيا المعلومات تكمن في تأثيرها العميق في العناصر الرئيسية الثلاثة للعملية التعليمية القانونية، والمتمثلة في: المدرّس والطالب والمادة القانونية، وذلك من خلال إسهامها في تنظيم عملية التعليم من بُعد، وتحديد استراتيجية واضحة للتعليم والتعلّم من بُعد في مجال العلوم القانونية.

والواضح أن التعليم الإلكتروني في مجال العلوم القانونية ربما أكثر سهولة من التعليم الإلكتروني في علوم أخرى، مثل: الطب والأحياء والكيمياء التي يحتاج التعليم فيها إلى مختبرات متخصصة، ومن الصعوبة تعليمها من بُعد؛ لأنها تحتاج إلى إجراء التجارب العملية في المختبرات[33].

(33) عماد صوالحية، الدمج بين التعليم الإلكتروني والتعليم القانوني في ظل الأزمات، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، مج4، ع4، 2020، ص118.

## الفرع الثاني

## إعداد المدرسين والطلبة للتعامل مع التعليم القانوني الإلكتروني

من أهم العقبات التي تَحِدُّ من نجاح التعليم القانوني الإلكتروني نقص الخبرة التقنية لدى أعضاء الهيئة التدريسية. وعلى فَرَض أنهم امتلكوها، فإن تصميم مقاطع تعليمية مصوّرة قادرة على أن تستحوذ على الانتباه أمرٌ يحتاج إلى كثير من الوقت اللازم لعمليات المونتاج عند الحديث عن التعليم القانوني غير المتزامن. والتغلُّب على هذه العقبة ممكن من خلال الاستعانة بالفنيين الذين يتمتعون بالكفاءات اللازمة[34].

وعند اللجوء إلى التعليم الإلكتروني المتزامن، فإن الأمر يحتاج إلى التأكد من قدرة أعضاء الهيئة التدريسية على تفعيل كل الآليات التقنية المتوافرة لتسهيل التفاعل بين المدرّس والطلاب، أو بين الطلاب أنفسهم بالشكل الأمثل، وهذا بدوره يتطلب تدريب المدرسين والطلبة على استخدام التكنولوجيا التعليمية والمحافظة على استمرارية التدريب[35].

ولتفادي الملل الذي يُمكن أن يشعر به الطالب خاصةً، فهناك بعض الأساليب التي يُمكن توظيفها، والتي من المرجَّح أن تؤتيَ أُكُلَها؛ فالاستعانة بالمقاطع التصويرية القصيرة التي تتضمن محتوى قانونيًا يسهم في جذب انتباه طالب القانون وتَمْنَعه من الشرود، وبشكل خاص فإنه يُمكن توظيف مقاطع مأخوذة من الأفلام والمسلسلات التي وثَّقت وقائع أو حقائق قانونية ذات أهمية معيّنة، أو تلك التي عالجت نقاطًا قانونية معيّنة، بهدف نشر التوعية حول ظاهرة ما، أو إيصال رسالة ذات مغزى، فكل ذلك يُسهم في جذب انتباه الطالب وإثارة فضوله القانوني، بالإضافة إلى تنشيط ذاكرته لتحتفظ بالمعلومة على المدى الطويل.

وعند الانخراط في التعليم الإلكتروني، فإن الدور الرئيس يقع على عاتق مُدرس المادة؛ فمثلًا عند القيام بتدريس مساق مخصص لتناول إجراءات المحاكمة إلكترونيًا، فإن مدرس المادة يجب أن ينظم الطلاب للقيام بدور الادعاء العام عبر الوسائل الإلكترونية في المسائل الجزائية، وكذلك للقيام بتقديم لوائح الادعاء واللوائح الجوابية في المسائل المدنية والإدارية، بالإضافة إلى ذلك فإنه يدربهم على آلية تنفيذ القرارات القضائية بعد

(34) Hervé Croze, op. cit., p. 813.

(35) Ira S. Nathenson, op. cit., p. 636.

صدورها عن طريق استخدام المقاطع التصويرية التمثيلية، والمُعبرة عن الواقع العملي في هذا المجال.

وخلال هذا التدريب الإلكتروني على تفعيل هذه الأدوات القانونية، فإنه يقع على عاتق المدرس أن يركز على الكتابة الصحيحة للوثائق القانونية التي يُنجزها الطلاب، عن طريق تصحيحها وتعديلها والتعليق عليها. ويجب على أساتذة هذه المادة أيضًا أن يَحثوا الطلبة على الاستعانة بقواعد البيانات المخصصة للمواد القانونية، والعمل على تحليل مختلف القضايا المدنية والإدارية والجزائية، وبشكل خاص القضايا المثيرة للجدل القانوني.

وعند القيام بتدريبات العيادة القانونية بشكل إلكتروني، فإن الباب يُفتح للنقاش، ويجري التداول في موضوع محدد كاستشارة قانونية حول المفاوضات الجارية بين شركات تجارية، أو حول نقطة تَدْخُل ضمن دائرة قانون الملكية الفكرية[36].

ويجب تمرين الطلبة، من خلال المواد المُدرَّسة إلكترونيًا، على التعامل مع القضايا، عن طريق تدريبهم على كيفية الحصول على القضايا ذات الصلة بالمادة المُدرَّسة، واستخدامها في فهم موضوعات المادة، والتعرّف على كيفية صياغة وقائعها وتحليلها وتصنيفها، وذلك عن طريق التعامل المرن مع قواعد البيانات المخصصة للأحكام القضائية.

ومن خلال التعليم الإلكتروني يجب أن يُرشَد الطلاب إلى تطوير طرقهم الخاصة بالتفكير، وتوظيف المعارف التي تعلموها لمناقشة المشكلات العملية، وإيجاد المفاتيح لحلها[37]. وفي هذا الصدد، فإن تعليم الطلاب كيفية التعامل مع قواعد البيانات والأدوات الأخرى المتاحة إلكترونيًا يجب أن توفره الجامعات للطلبة، والطريقة المثلى للوصول إلى ذلك تتمثل في إدماج هذا التأهيل في البرامج التعليمية، والدورات المتخصصة[38].

هذا، ويجب على المدرسين أن يقوموا بإخطار الطلاب مسبقًا بمحتويات المادة الإلكترونية، وطرق طرح الأسئلة، ومعايير تحصيل العلامة. وعليهم كذلك التأكّد من أنهم يملكون الوقت الكافي لعرض المادة المبنيّة على القضايا ذات العلاقة، وكذلك توزيع مهام التدريب على الطلبة بشكل معقول؛ بحيث تتناسب المهمة مع الوقت الممنوح لإنجازها[39]. وغني عن البيان أنه عندما يبني أساتذة القانون محتوى المادة التعليمية التي ستُدرَّس إلكترونيًا، فإن عليهم أن يستفيدوا من نظريات التعلّم، وذلك لتحديد النهج التدريسي

(36) Shixiu Cui, op. cit., p. 247.
(37) ibid, pp. 246-247.
(38) Jan Reijntjes and Martin Valcke, op. cit., p. 249.
(39) Shixiu Cui, op. cit., p. 248.

الأنسب للمحتوى التعليمي المعني[40].

ولا بُدّ مِن التنبيه على أن مِن الوسائل التي قد تكون فاعلة في إنجاح عملية التعليم الإلكتروني هي جعل المتعلمين إلكترونيًا يشعرون بأنهم ينتمون إلى مجتمع افتراضي واحد، حتى لو كان المساق يُدرَّس بطريقة غير متزامنة[41]؛ إذ إن من شأن ذلك أن يزيد من جرعة الانتماء إلى المؤسسة التعليمية التي تطرح المساق، ويرفع القدرة التنافسية لدى الطلبة، بالإضافة إلى الشعور بالمسؤولية.

ويمكن القول إنّ مِن الوسائل الفعّالة لإنجاح التعليم القانوني الإلكتروني:

1- ضرورة التطوير النوعي والكمّي للمواد المدرَّسة إلكترونيًا بشكل مستمر[42]؛ إذ يقع على عاتق المدرّس مواكبة الأفكار والقضايا القانونية الحديثة، وتضمينها في المساقات التي يدرسها إلكترونيًا وتقليديًا على حدّ سواء. والمدرّس في مجال العلوم القانونية مُطالَب بالانفتاح والاستفادة بشكل فعّال مما توفره التكنولوجيا من معلومات كبيرة، وطرق متنوعة، مثل: الفيديوهات، ومقاطع أفلام بمحتوى قانوني وبلغات مختلفة، ومحاضرات في قوانين مقارنة، وجلسات محاكمات.

2- حسن اختيار الاستراتيجية المناسبة للتعليم القانوني للمادة الدراسية؛ إذ مما لا شك فيه أن لكل مادة طبيعة ومحتوى يميّزها عن غيرها، وهذا يقتضي اختيار الأسلوب الأمثل لتدريسها وتحقيق الأهداف المرجوّة. وغني عن البيان أن هناك تنوّعًا في استراتيجيات وأساليب التعليم القانوني الإلكتروني أو التقليدي، وعلى المدرّس أن يوظّف ما يتلاءم منها مع مخرجات التعليم المستهدَفة.

وتعد طريقة التدريس التلقيني، أو الإخباري، هي أقدم طرق التدريس، وتتمحور حول المدرّس الذي يقدم المعلومات والمعارف، ويكون الطالب هو المتلقي والمستمع. ويرى البعض أن هذه الطريقة أكثر نجاعة في نقل المعرفة من قراءة المعلومات من المراجع مباشرة، وهي غير مكلفة؛ لأنها لا تحتاج إلى مواد أو وسائل تعليمية كثيرة، مقارنة مع طرق التدريس الأخرى.

لكن من جهة أخرى، قد لا يكون هذا الأسلوب ملائمًا للفت انتباه جميع الطلبة إلى المدرّس؛ لأن درجة انتباه الطلبة تتوقف على معايير عدة، منها: عنصر التشويق، ومهارة الإلقاء، وطريقة عرض المادة من قبل المدرّس. كما أن طلاب اليوم أكثر مهارة ودراية في

(40) Lillian Corbin and Lisa Bugden, 'Online Teaching: The Importance of Pedagogy, Place and Presence in Legal Education' (2018) 18 Legal Education Review, p. 1 - 2.

(41) Noelle W. Sweany, 'From Theory to Practice: Evidence-Based Strategies for Designing & Developing Engaging Online Courses' (2020) 70 Syracuse Law Review, p. 167.

(42) Shixiu Cui, op. cit., p. 246.

التأقلم على المشاركة والتعليق، من خلال وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة، وعدم الاكتفاء بمجرد الاستماع، واعتبارهم متلقين سلبيين للمعرفة[43].

وعلى هذا، يمكن لمدرّس المادة الجمع بين استراتيجية العرض والاستقبال، واستراتيجية الكشف والاستنتاج، أو اختيار إحداهما بما يناسب طبيعة ومحتوى المادة التي يتم تدريسها؛ فاستراتيجية العرض والاستقبال تعني أن المدرّس هو مصدر المعلومة، وعلى المتعلم اتباعه في ذلك؛ فالمدرس يعرض ويقدم المعلومات ويقدم الأدلة، ويستنتج ويشرح وصولًا بالمتعلم إلى الأهداف المرجوّة، أو التي يتوقعها له.

بينما في استراتيجية الكشف والاستنتاج، يعمل المدرس على توجيه المتعلّم للبحث في مصادر المعلومات المختلفة، سواء أكانت كتبًا ورقية أم إلكترونية أم غيرها، ليبحث المتعلّم فيها ويستنتج ويستخرج منها[44]. ويعتمد اختيار الاستراتيجية المناسبة على عوامل عدة، منها: محتوى المادة الدراسية إذا كانت تتضمن جوانب تطبيقية أكثر منها نظرية، وسنة تدريس المادة، هل هي في السنة الأولى، أم الثانية، أم الثالثة، أم الرابعة... وغير ذلك من عوامل ذات صلة.

## المطلب الثاني

## مدى كفاءة التعليم القانوني الإلكتروني

للحديث عن مدى كفاءة التعليم القانوني الإلكتروني، لا بُدّ من عقد مقارنة بين طريقة التدريس التقليدية والطريقة الإلكترونية في المجال القانوني، وبعد ذلك استعراض بعض من نماذج التعليم القانوني الإلكتروني.

### الفرع الأول

### المقارنة بين طريقة التدريس التقليدية والطريقة الإلكترونية في المجال القانوني

إن تحفيز طرق التفكير في مجال الدراسات القانونية وتطويرها لا يُمكن أن يتما من خلال استكشاف الجوانب النظرية للقانون فقط، بل لا بُدّ من الوقوف على الجوانب

(43) فوزي بالكناني، طرق تدريس وتقييم طلبة الدراسات العليا في القانون: نحو بناء القدرات والخبرات، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ملحق خاص، ع4، أبحاث المؤتمر السنوي السادس، ج1، رمضان 1440هـ – مايو 2019م، ص366 و367.

(44) عماد صوالحية، مرجع سابق، ص 122 و123.

العملية أيضًا. وهنا فإن تكنولوجيا الاتصال والمعلومات تُستَدعى لكي تدخل إلى مشهد التعليم القانوني؛ ذلك أن أساتذة القانون يشعرون بأنهم في حاجة إلى تزويد طلابهم بقدر أكبر من التحفيز وتطوير طرق التفكير القانوني، وصولًا إلى الإبداع والابتكار، وقد لوحظ أن اللجوء إلى وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات قد يكون مفتاح الحل في هذا الصدد(45).

والتعليم القانوني ليس عبارة عن مراكمة للمعارف، بل هو خطوة أساسية في زراعة المواهب القانونية؛ لذا فإن التركيز يجب أن يكون على التطبيق العملي، وعلى البحث العلمي الموجَّه. ويجب التخلّص من التعليم الكلاسيكي المتمثّل في القراءة البسيطة، وتفسير مواد القانون، والتحوّل إلى الممارسات التربوية ذات الهدف المحدد مسبقًا، وربطها مع المبادئ الأساسية للقانون.

وفي سبيل ذلك فإن مواد التعليم القانوني الإلكتروني يجب أن يكون تركيزها على التوجيه المهني، وأن تكون على تماسّ مباشر مع القضايا المجتمعية الساخنة؛ فحلقة البحث القانونية، على سبيل المثال، المخصصة لمناقشة القضايا، والتي تُدَرَّس بشكل إلكتروني، يجب أن تتناول قضايا فيها تمثيل للجانب النظري الذي دَرَسَهُ الطلاب من قبلُ، وأن تكون ذات صلة بتلك الأفكار المستعرَضة فيه(46).

وقد سبق أن أوضحنا أن التعليم الإلكتروني لا يقتصر على التعليم غير المتزامن، بل يَضُمُّ أيضًا التعليم المتزامن الذي يجري بفضل برامج الاجتماع الإلكتروني التي تسمح بإجراء لقاءات تدريسية مع الطلبة في الوقت الحقيقي(47)؛ لذا فإن هناك مجالًا للمقارنة بين التعليم الإلكتروني والتعليم الوجاهي من جهة، والتعليم الإلكتروني المتزامن وغير المتزامن من جهة أخرى.

وميزة المحاضرات المتزامنة أنها لا تُعيق الديناميكية المطلوبة والتفاعل، سواء أكان ذلك بين الأستاذ وطلابه أم بين الطلبة بعضهم مع بعض. وهذا يتطلّب تدريب المُدرّس على بعض التقنيات التي تسمح بجذب انتباه الطلبة، وحَثّهم على التفاعل والانخراط في المحاضرة الإلكترونية المتزامنة.

ونظرًا إلى إمكان توافر هذه الديناميكية، فهناك مَن يؤكد أن التعليم الإلكتروني المتزامن لديه كثير من القواسم المشتركة التي تتقاطع مع التعليم الوجاهي، وأن الاختلاف

(45) Jan Reijntjes and Martin Valcke, op. cit., p. 247.

(46) Shixiu Cui, op. cit., p. 246.

(47) Nina Kohn, 'Online Learning and The Future of Legal Education: Symposium Introduction' 70 Syracuse Law Review, Volume 70, (2020), pp. 1- 8.

الحقيقي بين طرق التعليم المختلفة يَظهر جليًا عند عقد المقارنة بين التعليم الإلكتروني غير المتزامن والتعليم الوجاهي. وتفريعًا على ذلك، يجب على الجهات القائمة على تنظيم شؤون التعليم العالي أن تَأخذ بعين الاعتبار هذا الاختلاف الحقيقي الملاحَظ بين التعليم القانوني الإلكتروني المتزامن وغير المتزامن في التشريعات ذات العلاقة(48).

وهذا لا ينفي أن التعليم الإلكتروني غير المتزامن له مزاياه أيضًا؛ فعلى عكس ما هي عليه الحال في التعليم التقليدي الوجاهي الذي يُدعى فيه الطلبة إلى التفكير الفوري، والرد على الأسئلة التي يطرحها المدرّس مباشرةً، وما ينجم عن ذلك من مناقشات عفوية تلقائية، فإن التعليم الإلكتروني غير المتزامن يَمنح الطلبة الوقت الكافي للتدبّر في الأسئلة أو القضايا التي يطرحها المُدرّس. ويجري التعليم والحال كذلك على وتيرة ذاتية بالنسبة إلى الطلبة الذين يتفاعلون بشكل متتابع مع الأسئلة والقضايا المطروحة(49).

وكذلك فإن المُدرّس يتفاعل مع ردود الطلاب، ويكون في إمكانه أن يُوجّههم نحو أحكام قانونية معيّنة، أو يعمل على جذب انتباههم إلى نقاط جوهرية تتعلق بالمسألة المطروحة للنقاش والبحث، وهذا بطبيعة الحال يدعو الطالب إلى السؤال والتحليل، ويسهم في بناء القدرة الذهنية اللازمة للشخص القانوني، وفيه أيضًا تدريب على ممارسة المهنة المستقبلية التي تَنتظر هذا الطالب المُتلقي، وإعداده على محاكاة الواقع العملي المستقبلي.

ولكن الأمر لا يخلو من بعض المساوئ؛ فالطالب قد لا يرى نفسه مجبرًا على التفاعل مع نظرائه أو مُدرّسه، والانخراط في موضوعات المادة، عدا عن أن ذلك يَحرم الطالب من فرصة التفكير السريع، والإجابة البديهية أو العفوية عن المسائل المطروحة؛ إذن فالخبرة التي يعيشها الطالب خلال هذه الطريقة في التعليم مختلفة تمامًا عن التعليم الوجاهي الصفّي(50)، وكذلك عن التعليم الإلكتروني المتزامن.

وإلى جانب التعليم الإلكتروني المتزامن وغير المتزامن، يوجد التعليم المختلط أو الهجين؛ والذي يعتمد على المراوحة بين التعليم الوجاهي والإلكتروني. وقد جرى تقييم لهذه الطريقة في التعليم، وتوصّل البعض إلى أن المساق الذي يَعتمد على طريقة التدريس الوجاهية، وطريقة التدريس الإلكترونية في الوقت نفسه، يُعتبر من المساقات التي تُؤمِّن جودة تعليمية عالية؛ فهناك معقولية للاعتقاد بأن التعليم الإلكتروني قد يفوق التعليم الوجاهي من حيث الفاعليّة.

(48) Nina Kohn, op. cit., pp. 8 - 10.
(49) ibid, p. 9.
(50) ibid, p. 9.

وهناك تحليل تجميعي (Analysis-Meta)[51] طُلب إجراؤه من قبل إدارة التعليم في الولايات المتحدة الأمريكية للأبحاث الموجودة حينها حول فعّالية التعليم الإلكتروني، أوجد دعامةً للفرضية القائلة إن التعليم الإلكتروني قد يتخطى من حيث الفاعلية التعليمَ الوجاهي، وقد اقترح هذا التحليل أن الأفضلية ستكون أكبر إذا تم تبنّي التعليم المدمج الذي يعتمد الطريقين (الوجاهي والإلكتروني) غير المتزامن[52].

وهذا يقود إلى النتيجة التالية؛ إن الطفرة في التعليم الإلكتروني لا تكمن في التعليم الإلكتروني المتزامن، بل في التعليم الإلكتروني غير المتزامن؛ لذا فإن السؤال المُلِحّ الذي يجب توخّي الحذر الشديد عند الإجابة عنه هو: أي طريق من الطرق التعليمية المتنافسة هو الأفضل للتعليم القانوني بالذات؟ في الحقيقة، مازال المجال بالنسبة إلى الدراسات الإحصائية والتجريبية مفتوحًا لمحاولة الإجابة عن هذا السؤال الصعب. وبطبيعة الحال، فإن الإجابة يجب ألا تُفْصَلَ عن المخرجات التعليمية المؤمَّلة وفق كل برنامج تعليمي. ولا بُد من أن ندرك أن تدريس المساق إلكترونيًّا لا يعني جودة المادة التعليمية أو رداءتها، بل هي فقط طريقة تعليمية منفصلة عن المحتوى؛ فكما أن المحتوى التعليمي في التعليم الوجاهي قد يكون جيدًا أو رديئًا، فإن المحتوى الإلكتروني قد يكون كذلك[53].

ونلاحظ أن التعليم الإلكتروني يؤثر في الخطة الدراسية للمساق، وكذلك في قرار اختيار التخصص الجامعي، بالإضافة إلى فَرْض اتباع هيكل تنظيمي محدَّد على كليات القانون. وعلى وجه التخصيص، فإن الاختلاف بين التعليم المتزامن وغير المتزامن سيؤثر على تصميم المساق الدراسي، واختيار كلية الدراسة، وعلى تطويرها، ويصل ذلك إلى التنظيم التشريعي لكليات القانون.

وكذلك لا بد من الإشارة إلى أن التعليم المتزامن يُعتبر أكثر تقييدًا من ناحية الجدول الزمني للمحاضرات، فهو يفتقر إلى المرونة، وكذلك كلما زاد الوقت المخصَّص للتعليم المتزامن المباشر، كان ذلك أقل تلبيةً لحاجات الطلاب الذين بلغوا سن الرشد، والذين يعملون بالتزامن مع الدراسة. ولذلك، وعند مقارنة مزايا وعيوب النماذج المتنافسة في

(51) Meta-Analysis أو ما يعرف بـ «التحليل التلوي»، وهو التحليل الإحصائي لمجموعة كبيرة من التحليلات الفردية بغرض دمج النتائج.

انظر:

Yatendra K. Singh, *Introduction of Research Methods and Publication Ethics (Friends Publications* (India), 2021, p. 13.

(52) Barbara Means et al, 'Evaluation of Evidence-Based Practices in Online Learning: A Meta-Analysis and Review of Online Learning Studies' (2010) available at: https://www2.ed.gov/rschstat/eval/tech/evidence-based-practices/finalreport.pdf> accessed 30 April 2022.

(53) Nina Kohn, op. cit., pp. 8-9.

التعليم، فإن التركيز يجب أن يَنْصَبَّ على إمكان إتاحة الفرصة لتلقّي التعليم القانوني على نطاق واسع[54].

هذا بالإضافة إلى أن التعليم القانوني الإلكتروني سيعمل على زيادة أعداد طلبة كليات القانون؛ إذ إن هذا يفتح المجال أمام عدد أكبر من الأشخاص للوصول إليه، وبالتالي إلى العدالة في فرص التعليم، وهو الأمر الذي لم يكن متاحًا لولا التحوّل إلى الاعتراف بالتعليم الإلكتروني كوسيلة من وسائل التأهيل القانوني. وقد عمل التعليم الإلكتروني أيضًا على تخطّي الحواجز الجاثمة على سكان المناطق غير المخدومة[55] بالمؤسسات والمعاهد التعليمية؛ إذ مَكَّنهم من الالتحاق بأعرق المعاهد والجامعات على الرغم من بُعد المسافة، وما يترتب عليه من صعوبات بالغة كانت تَحول بينهم وبينها.

وفي نهاية المطاف، فإنه يجب ألا يقل مستوى التعليم الإلكتروني عن مستوى التعليم التقليدي[56]؛ فالتكنولوجيا ساهمت وتسهم في رفع الكفاءات البشرية، ويجب ألا تكون – في حال من الأحوال – مِعْوَل هَدْم يعمل على التقليل من مستوى التأهيل المهني بشكل عام، والتأهيل القانوني بشكل خاصٍّ.

وبعد المقارنة بين طريقة التدريس التقليدية والطريقة الإلكترونية في المجال القانوني، فلا بد من عرض بعض النماذج من التعليم القانوني الإلكتروني.

## الفرع الثاني

## نماذج من التعليم القانوني الإلكتروني

إن تعليم الطلاب طرق التفكير القانوني التي تبدأ منذ المساقات التمهيدية، لا يُمكن أن تكون فاعلة من دون أن يُطلَب منهم أن ينخرطوا في عملية تطبيق المبادئ القانونية على قضايا حقيقية أو مفترَضة، وتعليمهم كيفية الرد على الحجج القانونية المضادة، أو حتى استباقها، وتشجيعهم على مناقشة الحِكَم التشريعية والأخلاقية التي شكّلت هذه المبادئ القانونية[57]، ومثل هذه الطريقة في التعليم لا تتم إلّا من خلال المحاضرات الوجاهية، أو المحاضرات الإلكترونية المتزامنة التفاعلية.

(54) ibid, pp. 9-10.

(55) ibid, p. 10.

(56) ibid, p. 10.

(57) Sonia Suter, 'Legal Education in a Pandemic: A Crisis and Online Teaching Reveal Who My Students Are', Saint Louis University Law Journal, Volume 65, (2021), p. 679, pp. 680-681.

والطريقة التي يوظفها مدرس القانون في التعليم الإلكتروني تعتمد على المستوى الدراسي لطالب القانون؛ فمثلًا في المراحل التعليمية الأولى، يُمكن توظيف النهج السلوكي للتحفيز والاستجابة اللذين يتطلبان قدرًا ضئيلًا من المعالجة، ويهدف إلى إكساب الطالب معارف محددة يحتاج إليها؛ حتى يبني عليها مستقبلًا. ومثالها قياس قدرة الطالب على تحديد وإيجاد التشريع والقضايا ذات العلاقة. وفي مرحلة تالية، فإنه يُطلب من الطلبة أن يوظفوا المعارف التي اكتسبوها. والمثال على ذلك أن يُطلب منهم أن يفكروا بالطريقة التي يُفكر بها الشخص المهني من أجل حل المسائل والقضايا القانونية؛ بتطبيق القانون على وقائع القضية، والذي يتم من خلال تفسير التشريع، و/ أو تحليل سوابق قضائية من أجل التعامل مع المسائل المثارة من قِبَل موكّل افتراضي، وفي ذلك تطبيق لنهج التركيز المعرفي.

أخيرًا، فإن التحدي الذي يُلقى على عاتق الطلبة هو أن يتدبّروا ويفسّروا ويطوّروا فهمهم، والمعاني التي تحصلوا عليها، ويستخدموا ذلك لإيجاد حلول للمشكلات القانونية المعقّدة، عن طريق التوصية بإحداث تغييرات في السياسة الكامنة وراء التشريع، أو بتعديل التشريع نفسه، بالاعتماد على نقاش موضوعي تحليلي للمسائل القانونية المطروحة، وهذا ما يُسمى بالنهج البنائي[58]. وجميع هذه الطرق يمكن أن تتناسب مع التعليم الإلكتروني غير المتزامن.

ومن الطرق التقليدية المُستخدّمة في التعليم القانوني «الطريقة السقراطية» التي تتخذ النقاش بشأن مسألة معيّنة وتبادل الآراء حولها وسيلة للتعليم[59]. ولا يحول التعليم القانوني الإلكتروني من تفعيلها؛ وذلك عن طريق المحاضرات المتزامنة.

ومن بين النماذج التي يمكن توظيفها في التعليم القانوني الإلكتروني، استخدام المحاضرات المسجّلة. ويفضل أن تكون هذه المحاضرات مسجّلة صوتًا وصورة، وليست صوتًا فقط؛ وذلك حتى يتمكن الطلبة من رؤية المُحاضِر والتفاعل معه، وكذلك لتمكين المُحاضِر من عرض نماذج توضيحية مصوَّرة أو مكتوبة. ويجب أن يكون الطالب قادرًا على التحكم في المحاضرات المسجّلة، بحيث يستطيع إيقافها لتسجيل بعض الملاحظات، أو للاستراحة، أو لتدبر المعلومات التي قيلت، وهذه الميزة لا شك في أنّها من إيجابيات التعليم الإلكتروني التي توفر فرصة العودة إلى المعلومة في أي وقت.

كما يمكن تضمين مثل هذه المحاضرات بعض الأسئلة التي تُطرَح بشكل أوتوماتيكي، ويكون الطالب ملزمًا بالتفاعل معها؛ حتى يتمكن من استكمال المحاضرة. وبالنسبة إلى

(58) Lillian Corbin and Lisa Bugden, op. cit., p. 5.

(59) Sonia Suter, op. cit., p. 680.

مدة المحاضرة؛ فقد تصل إلى 50 دقيقة[60]، على الرغم من أن بعض الدراسات التي تقول بأن فترة الانتباه والتركيز لا تتعدى من 10 – 15 دقيقة لدى الشخص العادي، ولكن هذه الدراسات ليس لها أساس تجريبي[61].

ومن حيث الواجبات، فلا يمكن إنكار أن عددًا كبيرًا من الطلبة يفضلون القيام بها ورقيًا؛ ذلك أن إنجازها إلكترونيًا قد لا يتوافق مع رغبات عدد كبير منهم. ويمكن التغلب على ذلك عن طريق الاستعانة بالتمارين التفاعلية المترافقة مع قواعد البيانات متعددة الوسائط، بحيث يجد الطلاب جزءًا كبيرًا من الحل للواجب المطلوب منهم بين طيّات قاعدة البيانات متعددة الوسائط[62].

وخلاصة القول، فإن إيصال المعرفة النظرية للأجيال المعاصرة للتكنولوجيا الحديثة يجب ألا يشكّل الهاجس الأكبر، بل يجب التركيز على تعليمهم كيفية استكشاف العالَم وتعلّم ما فيه؛ فالناس في المستقبل لن يُقَدّروا ما يعرفونه بطبيعة الحال، بل سيُقدّرون الأمور التي يُمكن لهم أن يتعلموها ويطبقوها في حياتهم وعملهم[63].

## المطلب الثالث

## عقد الامتحانات إلكترونيًّا

من الأمور التي يجب أن تشغل أذهان القائمين على تنظيم عملية التعليم الإلكتروني مسألة عقد الامتحانات؛ فالسؤال الذي يُطرح في هذا الصدد هو: هل مِن الممكن عقد الامتحانات إلكترونيًا مع الاحتفاظ بجودتها، أم أن ذلك مقصور على إعطاء المحاضرات وتدريس المساقات فقط؟

يبدو أن الامتحانات تتمتع بخصوصيّة وحساسيّة تجعل من الصعب عقدها إلكترونيًّا بشكل عام، ولكن ذلك لا يصل إلى درجة الاستحالة؛ فهناك وسائل تقنية قد تجعل من ذلك ممكنًا، وقد ظهر ذلك في جائحة كورونا التي اجتاحت العالم. ولكن يبقى السؤال مطروحًا بخصوص إمكان إجرائها إلكترونيًّا في ظل الظروف العادية، أي خارج حالات الضرورة.

(60) Lillian Corbin and Lisa Bugden, op. cit., p. 8.

(61) Karen Wilson and James Korn, 'Attention During Lectures: Beyond Ten Minutes', Teac - ing of Psychology, Volume 34, (2007), p. 85.

(62) Jan Reijntjes and Martin Valcke, op. cit., p. 253.

(63) Maksim Demchenko et al, 'Digital Transformation of Legal Education: Problems, Risks and Prospects', European Journal of Contemporary Education, Volume 10, (2021), pp. 297- 301.

لقد قامت وزارة التعليم العالي والبحث والابتكار في فرنسا بالتصدي لموضوع آلية عقد الامتحانات في ظل جائحة كورونا؛ حيث نشرت المديرية العامة للتعليم العالي والاندماج المهني ورقة تتضمن الآليات التي من المحتمل اللجوء إليها لعقد الامتحانات، واقترحت الورقة آليتين لتقييم الطلبة في ظل الجائحة: الأولى تتمثل في عقد امتحانات شفوية باستخدام تقنية المؤتمرات الشبكية (Visio Conférence)، والثانية تتمثل في عقد امتحانات تحريرية تحت المراقبة من بُعد، والتي تتحقق ببلورة خوارزميات للتحليل السلوكي تكون مخصَّصةً لكشف السلوكيات المشبوهة في أثناء الامتحان. وهكذا فإنه يتم تأمين الامتحان والحد من عمليات الغش التي يمكن أن تحصل خلال انعقاده. وقد اقترحت الورقة أن يُعْهَدَ بهذه المهمة إلى الهيئات الخاصة التي تقدم خدمات المراقبة من بُعد[64].

إن الأمر الحكومي (Ordonnance) الصادر من مجلس الوزراء الفرنسي رقم 351– 2020 بتاريخ 27 آذار/ مارس 2020، والذي بمقتضاه سُمح للسلطات المختصة بتكييف آليات عقد الامتحانات مع الأحوال الطارئة، قد تَضمّن على وجه الخصوص نصًا يسمح بتجريد الامتحانات من الطابع المادي، متجاوزًا بذلك القيود الإجرائية التي ينص عليها قانون التعليم، ولكن يبدو أن مثل هذا التنظيم يطرح تحديات وصعوبات تتمثل في الخروج على القواعد التقليدية المتعارف عليها والمستقرّة، بالإضافة إلى تحديات وصعوبات من الناحية الدستورية[65].

أما من حيث الخروج على القواعد التقليدية، فإن ممارسة المراقبة من بُعد على الامتحانات التي تعقد في أثناء وجود الطلبة في أماكن إقامتهم يتطلب معالجة بيانات شخصية. ومن حيث المبدأ لا بُدّ من الإشارة إلى أن هذه المعالجة لا تتسم بعدم الشرعية؛ إذ إن موافقة المستخدم على معالجة مثل هذه البيانات ليست مطلوبة في ظل وجود نص المادة السادسة (فقرة هـ) من لائحة الاتحاد الأوروبي المتعلقة بحماية البيانات، والتي لا تتطلب أي موافقة لتنفيذ مهمة تتعلق بالمصلحة العامة، أو تتعلق بممارسة سلطة عامة صلاحياتها.

ولكن الصعوبة تكمن في أن المادة (22) من اللائحة ذاتها تقضي بعدم ترتيب أي نتائج قانونية في مواجهة المستخدِم (الطالب)، بالاعتماد حصرًا على المعالجة الأوتوماتكية لبياناته الشخصية. وهذا النص يُمكن أن ينطبق مثلاً إذا استطاعت خوارزميات شركة

(64) Arnaud Sée et Jean-Marc Fevrier, «L'enseignement supérieur face au covid-19», AJDA, Paris, 2020, p. 822.

(65) ibid, p. 822.

المراقبة من بُعد أن تكشف عن حالات غش خلال انعقاد الامتحان. ولا يظهر أن السلطات العامة قد اتخذت أي إجراء مناسب لحفظ الحقوق والحريات والمصالح المشروعة ليُصار إلى التنصل من هذا الحظر(66) المبني على أسباب وجيهة(67).

أما من الناحية الدستورية، فإن هناك عدة نقاط يجب أخذها بعين الاعتبار عند تحويل الامتحانات إلى الصيغة الرقمية، من أهمها مبدأ المساواة أمام الخدمة العامة. فخدمة الإنترنت لا تصل إلى مختلف طبقات المجتمع، أو إلى مختلف الأقاليم – بصورة متساوية – لاتساع الهوة بين مختلف هذه الأقاليم من ناحية، ومختلف تلك الطبقات من الناحية الأخرى. وكذلك هي الحال بالنسبة إلى معدات تكنولوجيا المعلومات؛ فالوصول إليها ليس مضمونًا للجميع بالدرجة نفسها. وقد أكدت المؤسسة الوطنية الفرنسية للدفاع عن حقوق الإنسان وتعزيزها (Le Défenseur Des Droits) ضرورة الحفاظ على عدة طرائق للوصول إلى الخدمات العامة(68).

وقد أكد مجلس الدولة الفرنسي ذلك عندما قضى بأن الالتجاء إلى الخدمات المقدَّمة من بُعد ليس إجباريًا بالنسبة إلى طالبي الخدمات(69). وقد نص المرسوم رقم 619–2017 بتاريخ 24 أبريل 2017 المتعلّق بتوفير التعليم من بُعد، في مؤسسات التعليم العالي الفرنسية، على ضرورة التأكّد من تهيئة الوسائل التقنية التي تسمح للممتحَنين بالوصول الفعلي إلى الامتحان، وهو ما لم يتوافق مع التغذية الراجعة من قِبَل الطلاب. وإلى ذلك فإن صعوبات أخرى تُضاف تتمثل في معاناة بعض الطلبة من بعض الإعاقات، وغياب الحفاظ على سرية أسماء الطلاب المتقدمين للامتحان الرقمي(70).

(66) أي حظر تأسيس القرار الذي يُرَتِّب نتائج قانونية في مواجهة المستخدم أو يَمسُّه بشكل جوهري على معالجة أوتوماتيكية لبياناته الخاصة حصرًا.

(67) Arnaud Sée et Jean-Marc Fevrier, op. cit., p. 822.

(68) Défenseur des droits, Dématérialisation et inégalités d'accès aux services publics, rapport 2019.

(69) CE 27 nov. 2019, n° 422516, La CIMADE, Lebon T.; AJDA 2019. 2461.

(70) Arnaud Sée et Jean-Marc Fevrier, op. cit., p. 822.

## المبحث الثالث

## تقييم التعليم القانوني الإلكتروني

نظرًا إلى ما أملته الظروف التي فرضتها جائحة كورونا من صعوبة الاستمرار في التعليم الوجاهي، كان لا بد للمؤسسات التعليمية من إيجاد بديل يعمل على الحفاظ على ديمومة العملية التعليمية، تمثّل في اللجوء إلى وسائل التكنولوجيا الحديثة. وقد أدى ذلك إلى ضرورة إدماج تلك الوسائل في التعليم بشكل عام، وبما أن التعليم القانوني يتمتع بخصوصية تتمثل في التركيز على الجانب العملي؛ فسيتم تسليط الضوء عليه بشكل خاص (المطلب الأول)، واستعراض التجربة الأردنية بوصفها مثالًا عمليًا على تطبيق التعليم الإلكتروني (المطلب الثاني)، ومن ثمَ محاولة قياس مدى نجاعة التعليم القانوني الإلكتروني (المطلب الثالث).

### المطلب الأول

### التعليم القانوني في ظل جائحة كورونا

بعد انتشار فيروس كورونا، وإعلان منظمة الصحة العالمية أن هذا الانتشار يعد بمنزلة جائحة عالمية في الحادي عشر من آذار/ مارس للعام 2020[71]، كان لا بُدّ من التعامل مع هذه الجائحة، من خلال تدابير وإجراءات خاصّة، مما ترتب عليه ظهور مجموعة من التحديات صاحبت هذه التدابير والإجراءات. ومن الجدير ذكره أن أثر هذه الجائحة شمل جميع القطاعات والمجالات تقريبًا، سواء أكانت الصحية أم الاقتصادية أم الاجتماعية أم التعليمية... أم غيرها، غير أن هذه الدراسة ستركز على القطاع التعليمي في ظل جائحة كورونا، وعلى وجه الخصوص التعليم القانوني، وذلك من خلال بيان كيفية سير العملية التعليمية القانونية في ظل الجائحة.

في بداية جائحة كورونا، ونظرًا إلى المخاوف التي صاحبت انتشار الفيروس، تم الانتقال – بشكل كامل – إلى التعليم القانوني من بُعد، من خلال استخدام منصات إلكترونية. وهذا بدوره يعد خروجًا مفاجئًا على التعليم القانوني التقليدي المتعارف عليه كتعليم وجاهي تفاعلي، إلّا أن التعليم من بعد – في ذلك الوقت – كان الخيار الأفضل

(71) WHO Director-General's opening remarks at the media briefing on COVID-19 - 11 March 2020, available at <https://www.who.int/director-general/speeches/detail/who-director-general-s-opening-remarks-at-the-media-briefing-on-covid-19---11-march-2020> accessed 30 April 2022.

للتعامل مع الوضع الوبائي، والإبقاء على سير العملية التعليمية.

وقد أدى الانتقال إلى التعليم الإلكتروني الكامل إلى الحيلولة دون ممارسة الأنشطة الأكاديمية المتعلقة بالتعليم القانوني التقليدي. ويجب عدم إغفال حقيقة أن طبيعة هذا التعليم هي تعليم تفاعلي في القاعة الصفية بين الطلبة وأساتذتهم، وهذا التعليم التفاعلي قائم على النقاش والتحليل وتبادل الآراء. والتعليم الوجاهي يحقق هذه التفاعليّة أكثر من التعليم من بُعد.

غير أن الانتقال إلى التعليم من بُعد أظهر مدى حاجة التعليم القانوني إلى التكيّف مع الدّور المهم لوسائل التكنولوجيا الحديثة، ومنصّات التعليم من بُعد كوسيلة بديلة في حالات محددة للتعليم الوجاهي لمواجهة تهديدات الصحة والسلامة العامة، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لا بُدّ للتعليم القانوني من أن يركّز على التنوّع والشمول؛ فالتعليم القانوني يعمل على تدريب الطلبة على تحليل النصوص القانونية والسوابق القضائية، والبحث القانوني، وتطوير الأسلوب الأمثل للجدال والنقاش القانوني، وعرض الحجج المؤيدة والمعارضة، وتنمية مهارة الترافع وفن الخطابة.

ولا شكّ في أن التعليم من بُعد كان له أثر ملحوظ على الطبيعة الخاصّة للتعليم القانوني في كليات الحقوق؛ إذ إنه عند الانتقال إلى التعليم من بُعد تبيّن أنه كان له وقع سلبي على تفاعل الطلبة مع كليتهم بالشكل المطلوب، بالإضافة إلى حرمان الطلبة من القدرة على خدمة المجتمع كما كان معهودًا منهم، وذلك بسبب القيود التي فرضتها جائحة كورونا. ولا يمكن إنكار أن التعليم القانوني الوجاهي كان – ومازال – له دور إيجابي وواضح في صقل شخصية طالب القانون وتنمية مهارة الترافع وفن الخطابة لديه، من خلال حديثه أمام عدد من الطلبة الذين يراقبون أسلوبه في المناقشة، وطريقة تعامله مع الظروف المحيطة به، وقدرته على الإجابة عن الأسئلة الموجّهة إليه.

وفي المقابل يجب ألّا يغيب عن الذهن أن التعليم القانوني، في ظل جائحة كورونا، كانت له مجموعة من الفوائد، حيث كانت هناك فرصة للاستفادة من بعض الممارسات المرتبطة بالتعليم من بُعد، فمثلًا التعليم من بُعد كان له دور في توفير الوقت والجهد والمال، فبدلًا من انتقال الطلبة من منازلهم إلى مكان انعقاد المحاضرات، كانوا يتلقّون هذه المحاضرات في منازلهم. يضاف إلى ذلك أن المنصّات الإلكترونية التعليمية وفّرت إمكان تحميل المادة القانونية العلمية عليها وتسجيل المحاضرات، ومشاركة المستندات والشاشات، وما يتبع ذلك من إمكان عودة الطلبة إلى هذه المنصات للاطّلاع على المادة القانونية العلمية، أو الاستماع إلى المحاضرات مرارًا وتكرارًا وفي أي وقت.

ومن النماذج التي تم تبنّيها في التعليم القانوني، في ظل جائحة كورونا، نموذج كلية الحقوق بجامعة هارفارد، حيث تم الإعلان من قِبل جامعة هارفارد أنها ستستمر في التّدريس من بُعد في ربيع 2021، حيث رفضت الجامعة النموذج الهجين (الذي يعتمد على المراوحة بين التعليم الوجاهي والتعليم الإلكتروني)، والسبب في ذلك أنها اعتبرته نموذجًا غير سليم من الناحية التربوية، كما أن النموذج الهجين يعد تحديًا أخلاقيًا ولا يحقق العدالة.

وقد أعرب عميد كلية الحقوق بجامعة هارفارد جون مانينغ عن قلقه من أن ارتداء الكمامة من الطلبة الذين يحضرون المحاضرة بشكل وجاهي يجعل من الصعب على بقية الحاضرين – سواء أكانوا في القاعة نفسها أم يحضرون من بُعد عبر الإنترنت – سماع بعضهم بعضا، ورؤية تعابير الوجه. كما قرّرت كلية الحقوق بجامعة هارفارد، بعد اكتسابها مزيدًا من الخبرة بخصوص التدريس عبر الإنترنت في خريف 2020، أن «اعتبارات الإنصاف تفضل بشدة الاستمرار في التدريس عبر الإنترنت»[72].

## المطلب الثاني

## التجربة الأردنية في التعليم القانوني الإلكتروني

بعد انتشار فيروس كورونا، صدر أمر الدفاع رقم 2 لسنة 2020، استنادًا إلى أحكام الفقرة (أ) من المادة (4)، من قانون الدفاع رقم 13 لسنة 1992، والذي «يحظر تنقل الأشخاص وتجوالهم في جميع مناطق المملكة، وذلك ابتداء من الساعة السابعة صباحًا من يوم السبت الموافق 21 مارس 2020 وحتى إشعار آخر»[73]، وفي ذلك الوقت توقّفت العملية

(72) Catherine Sandoval et al, 'Legal Education During the COVID-19 Pandemic: Put Health', Santa Clara Law Review, Volume 61, Issue, 367, (2021), p. 438.

(73) أمر الدفاع رقم 2 لسنة 2020، المنشور على الصفحة 1920 من عدد الجريدة الرسمية رقم 5627 بتاريخ 20 مارس 2020. وتجدر الإشارة إلى أن قانون الدفاع تم التطرق إليه في المادة (124) من الدستور الأردني لسنة 1952، والتي جاء فيها ما يلي: «إذا حدث ما يستدعي الدفاع عن الوطن في حال وقوع طوارئ، فيصدر قانون باسم قانون الدفاع، تعطى بموجبه الصلاحية إلى الشخص الذي يعيِّنه القانون لاتخاذ التدابير والإجراءات الضرورية، بما في ذلك صلاحية وقف قوانين الدولة العادية لتأمين الدفاع عن الوطن، ويكون قانون الدفاع نافذ المفعول عندما يعلن عن ذلك بإرادة ملكية، تصدر بناء على قرار من مجلس الوزراء». وبخصوص آلية تفعيل قانون الدفاع، فإن ذلك يتم من خلال إرادة ملكية سامية، حيث جاء في الفقرة (أ) من المادة (2) من قانون الدفاع ما يلي: «إذا حدث ما يستدعي الدفاع عن الوطن في حالة وقوع طوارئ تهدد الأمن الوطني أو السلامة العامة في جميع أنحاء المملكة، أو في منطقة منها بسبب وقوع حرب، أو قيام حالة تهدد بوقوعها، أو حدوث اضطرابات، أو فتنة داخلية مسلحة، أو كوارث عامة، أو انتشار آفة، أو وباء، يعلن العمل بهذا القانون بإرادة ملكية تصدر بناء على قرار من مجلس الوزراء». وقد صدرت الإرادة الملكية السامية بتاريخ 20 مارس 2020 بتفعيل قانون الدفاع رقم 13 لسنة 1992.

التعليمية بشكل كامل، نتيجة الظروف الاستثنائية المرافقة لانتشار وباء كورونا، والتي كان الهدف منها الحيلولة دون انتشاره. وحينها فوجئ أعضاء هيئة التدريس والطلبة بهذا الحظر، ولم تكن آلية التدريس البديلة واضحة بالشكل الكافي، على الرّغم من وجود بعض التوقّعات المتعلّقة بالتحول إلى التعليم الإلكتروني، في ظل تزايد عدد الإصابات.

وفي تلك الفترة، قام أعضاء الهيئة التدريسية بإيجاد بعض الحلول للتعامل مع الواقع، من خلال التواصل مع الطلبة باستخدام الوسائل الإلكترونية، من أجل إنشاء مجموعات افتراضية يكون الهدف منها ضمان استمرار العملية التعليمية من بُعد؛ انسجامًا مع أمر الدفاع رقم 7 لسنة 2020، حيث تنص الفقرة (3/ 1) منه على ما يلي: «تعتمد طرق وأساليب التعليم غير التقليدية التي تتم بالوسائل الإلكترونية، أو التعليم من بُعد، وتُعدّ مقبولة لجميع الغايات المنصوص عليها في التشريعات ذات العلاقة بمؤسسات التعليم العالي، بما في ذلك المدة المقررة للعام الجامعي 2019/ 2020»[74].

وهنا اجتهد أعضاء الهيئة التدريسية في طريقة إيصال المعلومة القانونية للطلبة، في مختلف المساقات التي يدرسونها؛ حيث تم استخدام عدة وسائل منها الفيديوهات، والتسجيلات الصوتية، والوثائق المكتوبة، والمحاضرات التي تُبَثُّ بشكل مباشر باستخدام وسائل التواصل الاجتماعي، لاسيما أن أمر الدفاع رقم 7 لسنة 2020 أقر جميع الوسائل الإلكترونية في العملية التعليمية بشكل مطلق، حيث جاء في الفقرة (3/ 3) منه ما يلي: «تعتمد الحصص الإلكترونية كوسيلة بديلة عن المحاضرة الأسبوعية، أو الندوة، لغايات تقييم الساعات المعتمدة في كل المواد الدراسية خلال المدة المتبقية من العام الجامعي 2019/ 2020»[75].

ونظرًا إلى الظروف الاستثنائية، تم تعطيل العمل ببعض التشريعات الناظمة للعملية التعليمية، بموجب الفقرة (3/ 4) من أمر الدفاع رقم 7 لسنة 2020، الذي أشار إلى ضرورة تغليب مصلحة الطالب، حيث تم وقف العمل بنصوص التعليمات المتعلقة بالمواظبة، وبإنذار الطالب وفصله بسبب تدني معدله التراكمي[76]. وعلاوة على ذلك،

(74) أمر الدفاع رقم 7 لسنة 2020، المنشور على الصفحة 1992 من عدد الجريدة الرسمية رقم 5633 بتاريخ 15 أبريل 2020.

(75) أمر الدفاع رقم 7 لسنة 2020.

(76) أمر الدفاع رقم 7 لسنة 2020. تنص الفقرة (3/ 4) من أمر الدفاع هذا على ما يلي: «لا يعمل بالأحكام المنصوص عليها في التعليمات المطبقة في مؤسسات التعليم العالي والمتعلقة بالمواظبة، بما فيها الغياب والحرمان، أو تلك المتعلقة بإنذار الطالب وفصله بسبب تدني معدله التراكمي في الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 2019/ 2020، وذلك خلال الفترة من تاريخ قرار مجلس الوزراء وبلاغ رئيس الوزراء بتعطيل الوزارات والدوائر الرسمية والمؤسسات والهيئات العامة أعمالها، ولغاية مباشرتها الدوام وعودة الدراسة فيها كالمعتاد».

فقد تم اعتماد مبدأ «ناجح راسب» بموجب الفقرة (3/ 5/ ب) من أمر الدفاع رقم 7 لسنة 2020، والذي بمقتضاه يستطيع الطالب أن يحتسب نتيجته التي حصل عليها فعلًا كما هي، أو تحسب له المادة كساعات مقطوعة بنجاح دون احتسابها في المعدل التراكمي[77].

ويلاحظ أن مثل هذه الإجراءات قد يكون الهدف منها هو رغبة المشرّع في ضمان سلامة وموضوعية العملية التعليمية التي كانت تتم في ظروف استثنائية آنذاك، والتي تختلف عن تلك الظروف الاعتيادية التي تجري فيها هذه العملية وبشكل وجاهي.

أما فيما يتعلق بتقييم الطلبة، فكان لا بُدّ من إجرائه إلكترونيًا أيضًا، وجرى ذلك على مرحلتين: الأولى، تم تكليف الطلبة بمجموعة من الأعمال تراوحت بين تقديم واجبات، والتعليق على الأحكام القضائية، وكتابة أوراق بحثية، والإجابة عن بعض الأسئلة ذات العلاقة بالمادة التعليمية. والثانية، تعلقت بابتكار آليات لعقد الامتحانات النهائية من بُعد، مع الأخذ بعين الاعتبار أنه لم يتم تحديد نمط محدد لأسئلة الامتحانات النهائية، وتُرك ذلك للسلطة التقديرية لأعضاء الهيئة التدريسية، حيث تراوحت أنماط الأسئلة بين استخدام الأسئلة الموضوعية، واستخدام الأسئلة الاستنتاجية أو التحليلية، وإيجاد الحلول للقضايا القانونية الواقعية أو الافتراضية.

وقد تبنت بعض الجامعات، في العام الجامعي 2019/ 2020 منصات محددة؛ لكي يتم من خلالها إلقاء المحاضرات إلكترونيًا من بُعد (Microsoft Teams, E-learning). وقد قُسِّمت المحاضرات الإلكترونية – وفقًا لذلك – إلى محاضرات متزامنة وغير متزامنة؛ بحيث تُشكل المحاضرات المتزامنة ما نسبته 40% من مجموع المحاضرات الإلكترونية، والنسبة المتبقية منها تُعطى بالطريقة غير المتزامنة. ومن ثم جرى تعديل على طريقة إعطاء المحاضرات خلال الفصل الأول، والثاني، والصيفي من العام الجامعي 2020/ 2021، حيث اعتُمد التعليم المتزامن التفاعلي بنسبة 100% من مجموع المحاضرات الإلكترونية.

وقد ترتّب على ذلك الحاجة إلى التجهيزات اللوجستية اللازمة لإنجاح العملية التعليمية الإلكترونية؛ منها على سبيل المثال، لا الحصر، تخصيص فرق دعم فني من المختصين لمساعدة أعضاء الهيئة التدريسية، وتجهيزهم للتعاطي مع وسائل التعليم الإلكترونية، عن طريق عقد ورشات تدريب إلكترونية، وإنشاء منصات وطرق اتصال للتواصل مع هذه الفرق على مدار الساعة؛ لتخطي التحديات التي واجهتهم. هذا إلى جانب تخصيص

(77) أمر الدفاع رقم 7 لسنة 2020. تنص الفقرة (3/ 5/ ب) من أمر الدفاع هذا على ما يلي: «لمجالس العمداء في الجامعات تعديل آلية احتساب العلامات ونسبها للفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي 2019/ 2020، ورفعها لمجلس التعليم العالي لاعتمادها وفقاً لما يلي: ... ب – باعتماد مبدأ «ناجح راسب» في التخصصات التي تسمح طبيعتها بذلك، شريطة أن يكون باختيار الطالب وموافقته».

منصات لعقد الامتحانات المحوسبة، حيث كان الهدف المتوخّى من ذلك يتمثل في العمل على تذليل الصعوبات التي لوحظت خلال عقد الامتحانات بالطرق الإلكترونية.

وبعد مضيّ ما يُقارب السنتين على اعتماد التعليم الإلكتروني في الجامعات، كان لا بُدّ من الرجوع إلى التعليم الوجاهي بشكل تدريجي[78]. وقد أسهمت الخبرة المتراكمة والمكتسبة في ظل جائحة كورونا في إنجاح العودة التدريجية إلى التعليم الوجاهي؛ فقد كان الحل يتمثل في السماح للطلبة بالعودة إلى الحرم الجامعي، مع تخفيف الكثافة الطلابية فيه قدر الإمكان، إذ عَمدَت بعض الجامعات إلى تقسيم الطلبة الموجودين في المحاضرة الواحدة إلى قسمين؛ يُدعى أحدهما الشعبة الأصيلة، والآخر الشعبة المرتبطة، وكانت الخطة تتمثل في الحيلولة دون وجود هذين القسمين في نفس المكان ونفس الزمان.

بمعنى أن المدرس لا يلتقي إلا بأحد القسمين في المحاضرة الواحدة، وحتى لا يُحرَم القسم الآخر من حضور المحاضرة طُلب من أعضاء الهيئة التدريسية أن يَبُثّوا محاضراتهم تزامنيًا من داخل القاعات التدريسية، من خلال المنصّات المستخدمَة في التعليم الإلكتروني من بُعد.

وبعد المرور بهذه التجارب التي فرضتها جائحة كورونا زاد اقتناع القائمين على العملية التعليمية، في مؤسسات التعليم العالي في المملكة الأردنية الهاشمية، بالحاجة إلى توظيف الوسائل التكنولوجية في العملية التعليمية، والذين كانوا قَبلَ ذلك على اقتناع تام بأن التعليم التقليدي لا يُلبي التطلّعات المرجوّة من مخرجات التعليم. وتنفيذًا لهذه الرؤية، صدر نظام إدماج التعلم الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي رقم 69 لسنة 2021[79]. وقد ألزَمَ هذا النظام مؤسسات التعليم العالي بإعادة هيكلة البرامج الأكاديمية وخطط المواد، بما يتناسب مع متطلبات إدماج التعلم الإلكتروني فيها، بحيث تُستخدَم طريقتا التعلم المدمج والتعلم الإلكتروني الكامل من بُعد في العملية التعليمية.

وبمقتضى هذا النظام، فقد أُلزمت مؤسسات التعليم العالي بإدماج مواد التعلم الإلكتروني الكامل من بُعد، بما لا تزيد نسبته على 20%، ولا تقل عن 10% من عدد الساعات المعتمدة الكلي للبرنامج الوجاهي الكامل للتخصصات جميعها[80]، بالإضافة إلى إدماج مواد التعلم المدمج، بما لا تزيد نسبته على 60%، ولا تقل عن 40% من عدد

(78) التعلم الوجاهي هو: «التعلم الذي ينفذ وجاهيًا في حرم مؤسسات التعليم العالي»، سندًا للمادة الثانية من نظام إدماج التعلم الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي الأردني رقم 69 لسنة 2021.

(79) نظام إدماج التعلم الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي رقم 69 لسنة 2021، المنشور على الصفحة 3034 من عدد الجريدة الرسمية رقم 5734 بتاريخ 1 أغسطس 2021.

(80) نظام إدماج التعلم الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي رقم 69 لسنة 2021، المادة (3/ أ/ 1).

الساعات الكلّية المعتمدة للبرنامج الوجاهي الكامل للتخصصات الإنسانية[81]. وانسجامًا مع هذا النظام، فقد شرعت بعض الجامعات في الطلب من الكليات اختيار عدد من المواد موزّعة على سنوات الدراسة جميعها؛ لكي تدرَس على مبدأ التعلم الكامل من بُعد، وعلى مبدأ التعلّم المدمج، بما يحقق النسب المنصوص عليها في النظام.

ولا شك في أن ما تقدّم يدل – بشكل واضح – على رؤية واضحة لمستقبل التعليم والتعلّم في الجامعات ومؤسسات التعليم العالي؛ فالتعلّم الإلكتروني أصبح ضرورة وليس خيارًا. كما أن هذا التعلم الإلكتروني يجب ألا يرتبط فقط بأوقات الجوائح والأزمات – وإن استُخدِم بشكل كبير خلال جائحة كورونا – بل يجب أن يُوظَّف ويُستفَاد من مزاياه، كأسلوب للتعلّم والتعليم الجامعي، سواء أكان ذلك في أوقات الجوائح أم غيرها.

وتجدُر الإشارة إلى أن استخدام المشرّع الأردني مصطلح التعلّم الإلكتروني ذو مغزى؛ ذلك أن هناك فرقًا بين مصطلح «التعلُّم الإلكتروني»، ومصطلح «التعليم الإلكتروني»؛ فالأول يُشير إلى أن الجهد في اكتساب المعارف يقع على عاتق المتعلم، في حين أن الثاني يُشير إلى أن الجهد في نشر المعارف يقع على عاتق المُدرّس؛ فالصعوبات التي يتعرض لها كلٌ من المتعلم والمدرِّس ليست من طبيعة واحدة، وهذا يعني أن تلك الصعوبات والمشكلات تختلف باختلاف الزاوية التي يُنظر منها إلى العملية التعليمية الإلكترونية[82].

## المطلب الثالث

## نجاعة التعليم القانوني الإلكتروني

إن إدراج التعليم القانوني الإلكتروني في العملية التعليمية أصبح واقعًا لا يمكن إنكاره، الأمر الذي يتطلب فحص مدى نجاعة هذا النموذج من التعليم، من خلال بيان إيجابياته وسلبياته، ثم البحث عن الطريقة المثلى لتوظيفه في التعليم القانوني.

### الفرع الأول

### إيجابيات التعليم القانوني الإلكتروني

ازدادت أهمية التعليم من بُعد كمنهجية تدريس لملايين الطلاب، حيث اكتسب اهتمامًا واسعًا، وأصبح مهيأً لنمو كبير؛ لما يوفره من مجموعة من المزايا للأساتذة والطلاب[83]،

(81) نظام إدماج التعلم الإلكتروني في مؤسسات التعليم العالي رقم 69 لسنة 2021، المادة (3/أ/2).

(82) Hervé Croze, op. cit., P. 813.

(83) Steven C. Bennett, 'Distance Learning in Law', Seton Hall Legislative Journal, Volume 38, issue [i], 2, (2014), p. 14.

وهذا بدوره يجعلنا نتساءل عن أهم المزايا التي يوفرها هذا التعليم الحديث.

فالتعليم من بُعد يمكن أن يغيّر المكان والوقت وطريقة التعليم[84]، وهذا بدوره يفسح في المجال أمام شرائح أكثر من المجتمع لدراسة القانون، من دون أن يكون بُعد المكان ومحددات الزمان عائقًا أمام المتعلمين؛ فالمسؤوليات الناجمة عن العمل والعائلة قد تشكل عائقًا للراغبين في دراسة القانون، وهذا التعليم هو الطريق الوحيد الذي يفسح أمامهم في المجال لتحقيق رغباتهم، ويضاف إلى ذلك التكلفة المعقولة التي يتحملها المتعلم[85].

كما يوفر التعليم القانوني الإلكتروني فُرَصًا للتعاون بين المؤسسات التعليمية[86]؛ إذ إن من الأمور التي قد يوفرها هذا التعليم إمكان تقديم برامج قانونية مشتركة بين جامعات موجودة في أقاليم أو دول مختلفة، بحيث لا يُشكل بُعد المسافة عائقًا أمام مثل هذه التشاركات، والتي قد يكون لها أثر كبير في تأهيل طلاب القانون ليكونوا قادرين على التعامل مع أكثر من فرع من فروع القانون، لا بل قد يجعلهم قادرين على التعامل مع أكثر من نظام قانوني؛ الأمر الذي يعني تسهيل مهمة القانونيين في عقد المقارنات بين الأنظمة القانونية المختلفة، عدا عن تسهيل مساعي بعض فقهاء القانون في توحيد القوانين المختلفة، من دون الحاجة إلى التنقل وبذل الجهد وتكبّد المصاريف.

وإلى جانب ذلك، فإن هذا التعليم يتيح فُرَص تبادل الخبرات القانونية؛ إذ إنه يجعل تدريس بعض المواد التي لا يتوافر لها متخصص في الجامعة المعنيّة ممكنًا من خلال الاستعانة بالخبير الموجود في جامعة أخرى. وقد يسمح للجامعة بتوسيع دائرة نشاطها التعليمي لتشمل طلاب الجامعات الأخرى. وهذا بدوره يسمح بتنويع المواد المكوّنة للخطة الدراسية بشكل كبير. وبالتالي، فإن الحدود الوطنية لا تُشكل عائقًا أمام الاستعانة بمدرسين يمتلكون الخبرة اللازمة في دول أخرى[87].

والتعليم القانوني الإلكتروني يُمَكّن المُدرّس من تزويد طلبته بالمادة التعليمية بأقل التكاليف، ويُمَكّنه كذلك من تحديثها باستمرار؛ لتتماشى مع الواقع التشريعي في الدولة المعنيّة، وبذلك فإنه يُشكل حلًا لمسألتين شائكتين: إحداهما تتعلق بالتكلفة العالية للحصول على المادة التعليمية، والأخرى تتعلق بالتحديث المستمر للمنهاج القانوني الذي يجب أن يتلاءم مع التعديلات التشريعية المستمرة[88].

(84) Steven C. Bennett, op. cit., p. 2.
(85) Lillian Corbin and Lisa Bugden, op. cit., p. 1.
(86) Steven C. Bennett, op. cit., p. 2.
(87) Jan Reijntjes and Martin Valcke, op. cit., pp. 249-250.
(88) ibid, p. 249.

كذلك فإن من مبرّرات اللجوء إلى التعليم القانوني الإلكتروني هو تعريف الطلبة بالوسائل التكنولوجية التي سيستخدمونها في واقعهم العملي الذي يُمكِن وصفه في بعض الأحيان بأنه بيئة رقمية. ويُضاف إلى ذلك أن الجامعات ستعمل على زيادة الإنفاق على الأعمال البحثية، وبالتالي تشجيعها بفضل الوفر الناتج عن التحول من التعليم التقليدي إلى التعليم الإلكتروني، عدا عن تحسين جودة المادة التعليمة[89]، إن أُتقنت عملية التدريس الإلكتروني ووُظِّفت الوسائل المثلى.

ففي ظل الاقتصاد الرقمي الذي يعيش فيه المحامي، فقد أصبح من غير المقبول ألّا يكون لدى هذا الأخير قدر من المعرفة التقنية في بيئة الأعمال التي ينخرط فيها، وذلك حتى يكون قادرًا على حماية موكليه بالشكل الكافي؛ فهناك كثير من الأمور التقنية التي تنطوي على جوانب قانونية لا بُدّ للمحامي من معرفتها، حتى يُحَضّر ادعاءه أو دفاعه، كما هي الحال في مسائل الملكية الفكرية[90]. وفي هذا الصدد فإن التعليم القانوني الإلكتروني قد يُسهم – منذ البداية – في تأهيل المحامي للإحاطة بقدر كاف من الجوانب التقنية التي سيوظفها في حياته العملية مستقبلًا، وهذا التحليل قد ينطبق على الجرائم الإلكترونية كذلك.

وفوق كل ذلك، فإن التعليم القانوني الإلكتروني قد يكون حلًا لبعض المشكلات التي تُعرض في النظام القانوني القاري (النظام التشريعي). فمما لا شك فيه أن أساتذة القانون – في النظام التشريعي – يركزون على القواعد والأصول القانونية (المبادئ القانونية) أكثر من تركيزهم على القضايا عند طرحهم موضوعات المواد. وفي أغلب الأحيان فإن الأوقات المخصصة للمساق القانوني لا تكفي إلّا للتركيز على المبادئ، وبالتالي فإن الجانب العملي المتعلّق بالقضايا لا يتم تغطيته، في هذا النظام القانوني.

وقد يكون في اللجوء إلى التعليم القانوني الإلكتروني حلٌ لمثل هذه المشكلة، عن طريق طرح القضايا العمليّة على شكل أنشطة إلكترونية للطلبة، وبذلك فإن الفجوة الملاحَظة بين الجانب التأصيلي والجانب التطبيقي تُردَم من خلال توظيف الوسائط الإلكترونية في العملية التعليمية[91].

(89) Lillian Corbin and Lisa Bugden, op. cit., p. 1.

(90) Maksim Demchenko et al, op cit, p. 301.

(91) Jan Reijntjes and Martin Valcke, op. cit., p. 255.

## الفرع الثاني

## سلبيات التعليم القانوني الإلكتروني

مع ازدياد استخدام وسائل التكنولوجيا في التعليم، ساد اعتقاد في أوساط الأكاديميين يتمثل في أنّ التعليم من بُعد سوف يحل محل التعليم القانوني التقليدي بشكل كامل، وهذا مبني على اعتقادهم أن التعليم القانوني من بُعد قد يسلبهم علّة وجودهم. والسؤال الذي لا بُدّ من الإجابة عنه هنا، هو: هل إدماج التعليم الإلكتروني في التعليم القانوني يعني الاستغناء عن المُدرّسين على المدى البعيد؟

في الواقع فإن التخوّف من إحلال التعليم من بُعد محل التعليم القانوني التقليدي[92] يمكن أن يكون مبرَّرًا؛ ذلك أن الطبيعة البشرية تسعى دائمًا إلى المحافظة على استقرارها، ولكن التجارب الإنسانية السابقة تُفيد بأن بعض المخاوف لا تكون مبنية على أساس واقعي، فقد قيل عند إدخال الكمبيوتر في حياة الناس إن كثيرًا من الأعمال البشرية، مثل: الطهي، ستندثر بسبب إمكان القيام بها بشكل آلي، إلّا أن الواقع لايزال يؤكد أن البشر يقومون بأعمال الطهي وتحضير الأطباق المختلفة.

والتكهّن والتحليل أنفسهما يمكن أن ينطبقا على التعليم القانوني[93]؛ فقد كان هناك تخوف وتردّد من قِبل بعض الأكاديميين في التعامل مع الوسائل الإلكترونية في التعليم القانوني؛ الأمر الذي أدى إلى إضعاف التعليم الإلكتروني، وبالنتيجة التعليم القانوني.

ومن الجوانب السلبية التي تقف حائلًا أمام إنجاح التعليم القانوني الإلكتروني صعوبة تغيير عقلية القانونيين التي توصف عمومًا بأنها مُحافظة؛ فنلاحظ أن بعض مدرسي القانون لا يؤمنون بالوسائل الإلكترونية لتدريس القانون؛ لأنه علم يتطلب الحضور المادي في قاعات تدريسية؛ يلتقي فيها المدرس مع طلبته وجهًا لوجه، ويتفاعلون فكريًا وعاطفيًا، مما يُسهم في ترسيخ المعلومة أو إيصالها بالشكل السليم. وبالإضافة إلى ذلك، فهو يحرم مدرسي القانون من استخدام لغة الجسد؛ إذ إنه يَحْرِمُ المدرس من النظر إلى تعابير وجه الطلاب ليعلم إذا كانوا مرتبكين في أثناء شرح مبدأ قانوني معيّن، أو غاضبين من حُكمه، أو مستمتعين بما يقوله المدرس أو أحد الطلبة[94].

يمكن أن تلجأ بعض مؤسسات التعليم العالي إلى استخدام التعليم القانوني الإلكتروني، بهدف توفير النفقات وزيادة الإيرادات، إلّا أن ذلك يمكن أن يكون على

(92) Steven C. Bennett, op. cit., p. 14.

(93) Jan Reijntjes and Martin Valcke, op. cit., p. 250.

(94) Sonia Suter, op. cit., p. 683.

حساب نوعية التعليم وجودته، فاعتماد مثل هذه المؤسسات التعليمية على الزيادة الملحوظة في أعداد الطلبة في المحاضرات، والاستعانة بعدد أقل من المدرسين أثَّرَ على تفاعل الطلبة، وأدى إلى عدم إعطائهم الفرصة الكافية في إبداء آرائهم، وهذا ما كان صعبًا تحقيقه في ظل التعليم القانوني التقليدي. وبعبارة أخرى، فإنه إذا كانت الغاية المرجوة من اللجوء إلى التعليم الإلكتروني تتمثل في التخفيف من النفقات حصرًا، فإن ذلك قد يُهدد جودة التعليم(95).

وإحدى المشكلات التي يثيرها التعليم القانوني الإلكتروني تتعلق بمدى المساواة بين الطلبة في الحصول على متطلبات التعليم القانوني الإلكتروني؛ فالتجهيزات الأساسية المرتبطة في العملية التعليمية قد لا تتوافر بالمستوى نفسه لجميع الطلبة، فيلاحظ أن هناك تباينًا في قدرتهم على توفير هذه التجهيزات التي لا غنى عنها في التعليم القانوني الإلكتروني، فلا بُدّ من أن يكون لدى الطالب وسيلة إلكترونية قادرة على الاتصال مع منصات التعليم الإلكترونية الافتراضية، وهذا يشكل عبئًا إضافيًّا على كاهل الطلبة؛ فزيادة التكلفة المادية المرتبطة بمتطلبات التعليم الإلكتروني تشكل عائقًا أمام الطلبة ذوي الدخل المحدود، مما قد يؤثر على تحصيلهم الأكاديمي، وبالتالي فإن فرص التعليم لا تكون متاحة بالقدر نفسه من المساواة لكل الطلبة.

ولا يُمكن إنكار حقيقة أن التعليم القانوني الإلكتروني يرتبط بالبيئة المناسبة المحيطة بالطلبة؛ ففي التعليم القانوني قد يُطلب من الطالب أن يشارك في النقاشات القانونية التي يطرحها المدرس، أو أن يقوم بأداء دور معيّن في أثناء انعقاد محاكمة صورية إلكترونية؛ فالسؤال الذي يمكن أن يثار في هذا الصدد: هل المنازل تشكل بيئة مناسبة للتعليم القانوني الإلكتروني؟ في الحقيقة هناك العديد من المنازل التي لا توجد فيها غرف مخصّصة للدراسة، بحيث يضطر الطالب إلى أن يتلقّى المحاضرة في المكان نفسه الذي يوجد فيه بقية أفراد المنزل، فكيف يُطلَب من الطالب أن يبقى بتركيزه في أثناء إلقاء المحاضرة الإلكترونية المتزامنة، وأن يؤدي دوره في بيئة أسرية غير مهيأة لأن تكون بيئة مناسبة للتعليم؟!كل ذلك يؤثر سلبًا على سير العملية التعليمية.

وتحدّيات التعليم الإلكتروني لا تقتصر فقط على الطلبة، بل تطال أعضاء الهيئة التدريسية، فتصحيح الأنشطة الإلكترونية غير المتزامنة ليس بالأمر السهل بالنسبة إلى المُدرّس، فهذا يتطلّب منه جهدًا ووقتًا معتبرين، عدا عن تعامله مع العقبات التقنية التي قد تقترن بتسلم الواجبات، مثل اختلاف البرامج التشغيلية لدى كل من المدرس والطالب؛ فضلًا على صعوبة التأكد من أصالة العمل المقدم من الطلبة بسبب غياب الرقابة المباشرة في أثناء تأدية الواجب.

(95) Jan Reijntjes and Martin Valcke, op. cit., p. 252.

أخيرًا، فإن توفير بنية تحتية للتعليم القانوني الإلكتروني قد تكون مكلفة جدًا بالنسبة إلى المؤسسات التعليمية في بادئ الأمر؛ فإذا أُريد التجهيز له بطريقة أصولية تُراعي كل متطلباته، فإن ذلك يشكل عبئًا ماليًا تنوء تحته المؤسسات التعليمية فلا تستطيع أن تضطلع به.

## الفرع الثالث

## الطريقة المثلى في التعليم القانوني الإلكتروني

إن هناك تحديًا في ميدان التعليم القانوني يكمن في إيجاد التوازن بين التعليم التقليدي والتعليم من بُعد من جهة، وتحديد أي الجوانب في ميدان التعليم القانوني الحالي يجب تعديلها، أو استبدالها، أو استكمالها بالتعليم من بُعد من جهة أخرى[96]، وإن نجاح التعليم التفاعلي يعتمد بالدرجة الأولى على انخراط الطلاب فيه[97]، بحيث يجب أن يتم استخدام التكنولوجيا لتشجيع الطلبة على الانخراط في المناقشات الدقيقة والبنّاءة، وبالتالي تشجيعهم على الانخراط في العملية التعليمية التي تحدث في البيئة الإلكترونية[98].

ولضمان جودة التعليم الإلكتروني، فإن إدماجه في العملية التعليمية أمر لا مناص منه، وإلّا فإنه سيبقى بمنزلة نشاط غريب على العملية التعليمية، ويكون بالتالي محدود الأثر[99]، فلا بد من البدء بإعادة هيكلة البرامج الدراسية ونتاجات التعلّم المرتبطة بها، وكذلك تطوير الخطط الدراسية للمواد بما يتلاءم مع هذا الأسلوب من التعليم. فبناء المادة التعليمية الإلكترونية يجب أن يستحوذ على اهتمام القائمين على العملية التعليمية، ويجب أن يخضع لنقاش بين المدرسين وإدارات الجامعات، وأن يخصَّص له الوقت الكافي[100].

ومن الأمور التي يجب أن تسترعيَ الانتباه عند التحوّل إلى التعليم الإلكتروني تطوير الخبرة التقنية لدى أعضاء الهيئة التدريسية؛ فالعملية التعليمية الإلكترونية تتطلّب الإحاطة بالمهارات التقنية؛ فعلى سبيل المثال فإن تصميم مقاطع تعليمية مصوّرة قادرة على أن تستحوذ على الانتباه أمرٌ يحتاج إلى كثير من الوقت اللازم لعمليات المونتاج والتصميم، وهنا يمكن الاستعانة بالمختصين الذين يتمتعون بالكفاءة اللازمة لبلوغ ذلك[101].

(96) Steven C. Bennett, op. cit., p. 14.
(97) Sonia Suter, op. cit., p. 681.
(98) Lillian Corbin and Lisa Bugden, op. cit., p. 4.
(99) Jan Reijntjes and Martin Valcke, op. cit., p. 250.
(100) Maksim Demchenko et al, op. cit., p. 302.
(101) Hervé Croze, op. cit., p. 813.

وتجدر الإشارة إلى أن التحول إلى التعليم الإلكتروني أو إدماجه سيتطلب بذل مبالغ مالية لا مناص من توفيرها للوصول بالعملية التعليمية إلى المستوى المطلوب[102]؛ كذلك فإن التجهيز للتعليم الإلكتروني يتطلب توفير كثير من المعدّات التقنية باهظة الثمن، مثل الاشتراك في المنصّات التعليمية الافتراضية، وقواعد البيانات، والبرامج والتطبيقات التعليمية، بالإضافة إلى التجهيزات اللوجستية، مثل: الكاميرات، والألواح الذكية، والإنترنت، وأجهزة الاتصال بها، ومعدات التسجيل الصوتي.

وليس مطلوبًا من أساتذة القانون تعليم طلاب القانون كيفية استخدام الكمبيوتر وتكنولوجيا المعلومات والتواصل، بل أن يعلموهم كيفية استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ممارساتهم القانونية، خصوصًا تطبيقها على نحو فعّال. كذلك فإن عليهم أن يعلموا الطلبة كيفية إدماج قواعد البيانات في عملهم اليومي، وربما أيضًا استخدام البرامج والتطبيقات في المجال القانوني؛ وذلك لاكتساب المهارة الفنية الضرورية واللازمة في العمل القانوني في المستقبل[103].

ومن الأمثلة الواقعية التي تشهد على نجاح التعليم القانوني الإلكتروني، ما قامت به إحدى كليات القانون في فرنسا (كلية القانون الافتراضية التابعة لجامعة ليون الثالثة)، بتوظيف أسلوب المحاكاة في التعليم القانوني الإلكتروني، عن طريق تطوير برامج معلوماتية متخصصة. وقد أُتيحت هذه التقنية لمدرسة تدريب المحامين في إقليم رون ألبس (Rhône-Alpes)، وقد كانت النتائج مُرضية؛ إذ بفضل هذه البرامج أصبح من الممكن القيام بمحاكاة لإجراءات التقاضي المدنية، حيث تم تبليغ لوائح الدعاوى والادعاءات المتقابلة بطريقٍ إلكتروني، عبر المنصة المخصصة لذلك، بالإضافة إلى بعض المرافعات الشفوية التي كانت تُقدَّم عبر تقنية التداول بالفيديو. وقد كانت إجراءات المحاكمة تتسلسل أمام هيئة المحكمة، كما لو كان الخصوم وأعضاء الهيئة الحاكمة في المكان نفسه، الأمر الذي جعل التجربة تُكلَّل بالنجاح[104].

ولا بُدّ من الاعتراف بأن اعتبارات الفعالية والميزانية ستدفع الجامعات إلى إدماج التعليم الإلكتروني في برامجها، والطريقة التي يظهر أنها المناسبة حاليًا هي المراوحة ما بين التعليم التقليدي والتعليم الإلكتروني[105].

(102) Jan Reijntjes and Martin Valcke, op. cit., p. 252.
(103) ibid, p. 247.
(104) Hervé Croze, op. cit., p. 813.
(105) Jan Reijntjes and Martin Valcke, op. cit., p. 251.

## الخاتمة

بغض النظر عن الطريقة التي سيتم بموجبها إدخال التعليم من بُعد في التعليم القانوني، فمن المسلَّم به أن التعليم من بُعد سيصبح جزءًا من التعليم القانوني. ومن الجدير بالملاحظة أن العديد من المجالات تقدمت بشكل هائل مع ظهور التكنولوجيا الحديثة[106]. فللتكنولوجيا قوة وانتشار واسعين، واذا لم تتكيّف كليات الحقوق مع التكنولوجيا الحديثة والتيارات الاجتماعية الجديدة ستشعر بضعف المنافسة؛ ذلك أنه لا يمكن ولا ينبغي للتعليم القانوني أن يستمر في مقاومة استيعاب التعليم من بُعد؛ كونه يلبي احتياجات الطلاب في عالم ينتقل نحو التكنولوجيا بشكل متزايد[107]، ولكن ذلك لا يعني التقليل من أهمية التعليم القانوني الوجاهي، فهو جوهر العملية التعليمية والأساس في بناء شخصية الطالب القانونية وصقلها، وبالتالي لا يمكن الاستغناء عنه، وإنما تطوير أنماط تعليمية تابعة له.

وقد تصدّت هذه الدراسة للتعليم القانوني الإلكتروني، حيث تتبّعت تطوّر التعليم القانوني بشكل عام، وتوصلت إلى أن هذا النوع من التعليم قابل لاستيعاب أساليب وأنماط مختلفة. ومن المظاهر التي لوحظت في التعليم القانوني إدراج الوسائل الإلكترونية فيه، والتي تطلّبت تجهيزات لوجستية خاصة، بالإضافة إلى التأهيل البشري للوصول إلى الفعالية المرجوّة.

وقد كان لجائحة كورونا الأثر الأكبر في تفعيل هذا التعليم وتطويره؛ بوصفه الملاذ الأخير لاستمرار العملية التعليمية. وهذا أدى بدوره إلى تنبّه القائمين على التعليم العالي في المملكة الأردنية الهاشمية إلى أهمية التعليم الإلكتروني، مما حدا بهم على إدماجه في العملية التعليمية، من خلال سن التشريعات ذات العلاقة. ولدى التطبيق الفعلي للتعليم القانوني الإلكتروني كان لا بد من تقييمه؛ للوقوف على إيجابياته وسلبياته، واقتراح طريقة مثلى لتفعيله.

### أولًا: النتائج

خلصت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج يمكن إجمالها في الآتي:

1- إن المخاوف من إحلال التعليم من بُعد محل التعليم القانوني التقليدي لا تستند إلى أساس علمي ثابت؛ كون هذا الأسلوب من التعليم الحديث يعد مكملًا للتعليم القانوني التقليدي وليس بديلًا عنه.

(106) Steven C. Bennett, op. cit., p. 14.

(107) ibid, p. 15.

2- إن استخدام التعليم الإلكتروني لا يعني بالضرورة جودة المادة التعليمية، فهو عبارة عن وسيلة لإيصال المحتوى التعليمي، فكما أن المحتوى التعليمي الوجاهي قد يكون، أو لا يكون، بالمستوى المطلوب، فكذلك الحال بالنسبة إلى التعليم القانوني الإلكتروني.

3- إن إدماج التعليم الإلكتروني في العملية التعليمية يستتبع إعادة هيكلة البرامج الأكاديمية ونتاجات تعلمها، وربطها بالخطط الدراسية، وصولًا إلى جودة مخرجات التعليم القانوني الإلكتروني.

4- إذا كانت الغاية الرئيسية من التحول إلى التعليم الإلكتروني هي الاقتصاد في النفقات وزيادة الإيرادات، فإن ذلك سيؤثر سلبًا في جودة التعليم بشكل عام، وفي التعليم القانوني بشكل خاص.

5- كان لأزمة كورونا دور بارز في تفعيل التعليم الإلكتروني، وإقناع المدرسين بضرورة توظيفه حتى بعد زوالها (جائحة كورونا)، وبذلك فإنها عملت على التقليل من المخاوف التي ساورت البعض في شأنه.

6- يشكل التعليم القانوني الإلكتروني حلًا لبعض المشكلات التي تتعلق بضيق الوقت، لطرح كل موضوعات المساق الدراسي، حيث يستطيع المدرس التطرق إلى بعض الجوانب القانونية التي لم يكن في وسعه تناولها خلال المحاضرات الوجاهية، وذلك من خلال تفعيل الأنشطة الإلكترونية غير المتزامنة.

7- التعليم الإلكتروني وسّع من دائرة الفئات التي تستطيع أن تتلقى التعليم القانوني، فلم تعد مشكلة البُعد المكاني، أو التوقيت، تحول دون الالتحاق بكليات الحقوق.

8- التعليم الإلكتروني غير المتزامن ينمي قدرات الطلبة على البحث العلمي، ومهارات التواصل، والقدرة على التحليل والإبداع والابتكار، والاعتماد على النفس في كيفية الحصول على المعلومة وتحليلها.

9- إن التعليم الإلكتروني قد يؤدي إلى الإخلال بمبدأ المساواة في التعليم بين الطلبة، نتيجة التباين في القدرات المالية اللازمة لتوفير مستلزمات هذا التعليم.

10- عدم جدية بعض الطلبة في التعامل مع هذا النوع من التعليم، الأمر الذي قد يؤثر على تحصيلهم العلمي.

## ثانيًا: التوصيات

في ضوء ما سبق، توصي الدراسة بالآتي:

1- ضرورة توفير الوسائل الفعّالة للتعليم الإلكتروني من قِبل المؤسسات التعليمية التي تعتمد هذا النوع من التعليم، وأن تقوم بتوفير البيئة الملائمة له.

2- التدرُّج في إدماج التعليم الإلكتروني في العملية التعليمية، فلا يجوز فرضه بشكل فجائي حتى لا يُشكل صدمة للمدرسين أو الطلبة.

3- استبعاد التعليم القانوني الكامل من بُعد بالنسبة لبعض المواد التأسيسية في القانون.

4- العمل على وضع برامج تدريبية متخصصة في التعليم القانوني الإلكتروني، بهدف تأهيل مدرسي القانون والطلبة للتعامل الأمثل مع هذا التعليم.

5- إعادة هيكلة المناهج الدراسية في كليات الحقوق وتضمينها التعليم التجريبي الإلكتروني، من خلال تفعيل المحاكمات الصورية والعيادات القانونية إلكترونيًا، مما يكفل إعداد الخريجين الذين يتمتعون بالكفاءة والاقتدار اللازمين لممارسة القانون في الحاضر والمستقبل.

6- حثّ كليات الحقوق على وضع منهجية للتقييم الدوري للتعليم القانوني الإلكتروني، وأخذ التغذية الراجعة من قبل المدرسين والطلبة بعين الاعتبار، بهدف الوصول إلى الطريقة المثلى في تطبيقه.

7- الاستعانة بالوسائل الإلكترونية لاستحداث برامج أكاديمية أو تدريبية تكون موجّهة للمتخصصين في المجال القانوني.

8- التعاون مع الجهات الخارجية المعنيّة بالقانون، مثل المحاكم المختلفة، والمعهد القضائي، ونقابة المحامين، عن طريق الوسائل الإلكترونية؛ بهدف تدريب الطلبة وتطوير قدراتهم القانونية.

9- الاستعانة بالوسائل الإلكترونية لتطوير برامج أكاديمية قانونية مشتركة بين جامعات ومؤسسات تنتمي إلى أنظمة قانونية مختلفة، مما يُثري العملية التعليمية.

# قائمة المراجع

## أولًا: باللغة العربية


- عماد صوالحية، الدمج بين التعليم الإلكتروني والتعليم القانوني في ظل الأزمات، مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، مج4، ع4، 2020م.
- فوزي بالكناني، طرق تدريس وتقييم طلبة الدراسات العليا في القانون: نحو بناء القدرات والخبرات، مجلة كلية القانون الكويتية العالمية، ملحق خاص، ع4، أبحاث المؤتمر السنوي السادس، ج1، رمضان 1440هـ – مايو 2019م.


## ثانيًا: باللغة الإنجليزية

**1. Books**


- Charles Sampford and Hugh Breakey, Law, Lawyering and Legal Education: Building an Ethical Profession in a Globalizing World, Taylor & Francis 2016.
- Yatendra K. Singh, Introduction of Research Methods and Publication Ethics, Friends Publications, India, 2021.


**2. Articles**


- Barbara Means et al, 'Evaluation of Evidence-Based Practices in Online Learning: A Meta-Analysis and Review of Online Learning Studies' (2010) available at https://www2.ed.gov/rschstat/eval/tech/evidence-based-practices/finalreport.pdf.
- Catherine Sandoval et al, 'Legal Education During the COVID-19 Pandemic: Put Health', Santa Clara Law Review, Volume 61, Issue 367, (2021).
- Deborah L. Rhode, 'Legal Education: Professional Interests and Public Values', Indiana Law Review, Volume 34, Issue 23, (2000).
- Erwin Chemerinsky, 'Rethinking Legal Education', Harvard Civil Rights-Civil Liberties Law Review, Volume 43, Issue 595, (2008).

- Gerald P. López, 'Training Future Lawyers to Work with the Politically and Socially Subordinated: Anti-Generic Legal Education', W. VA. L. REV., Volume 91, Issue 305, (l989).
- Ira S. Nathenson, 'Teaching Law Online: Yesterday and Today, But Tomorrow Never Knows' Saint Louis University Law Journal, 607, (2021).
- Jan Reijntjes and Martin Valcke, 'Implications of electronic developments for distance and face to face learning: ten statements on the use of electronics in law teaching', The Law Teacher, Volume 32, Issue 245, (1998).
- Karen Tokarz et al, 'Legal Education at a Crossroads: Innovation, Integration, and Pluralism Required!', Washington University Journal of Law & Policy, Volume 43, Issue 11, (2014).
- Karen Wilson and James Korn, 'Attention During Lectures: Beyond Ten Minutes', Teaching of Psychology, Volume 34, Issue 85, (2007).
- Larry E. Ribstein, 'Practicing Theory: Legal Education for the Twenty-First Century', Iowa Law Review, Volume 96, Issue 1649, (2011).
- Lillian Corbin and Lisa Bugden, 'Online Teaching: The Importance of Pedagogy, Place and Presence in Legal Education', Legal Education Review, Volume 18, Issue 1, (2018).
- Lorne Sossin, 'Experience the Future of Legal Education', Alberta Law Review, Volume 51, Issue 849, (2014).
- Maksim Demchenko et al, 'Digital Transformation of Legal Education: Problems, Risks and Prospects', European Journal of Contemporary Education, Volume 10, Issue 297, (2021).
- Nina Kohn, 'Online Learning and The Future of Legal Education: Symposium Introduction', Syracuse Law Review, Volume 70, Issue 1, (2020).

- Noelle W. Sweany, 'From Theory to Practice: Evidence-Based Strategies for Designing & Developing Engaging Online Courses', Syracuse Law Review, Volume 70, Issue 167, (2020).
- Peter A. Joy, 'The Uneasy History of Experiential Education in U.S. Law Schools', Dickinson Law Review, Volume 122, Issue 551, (2018).
- Richard Warner, Stephen Sowle, and Will Sadler, 'Teaching Law with Computers', Rutgers Computer & Technology Law Journal, Volume 24, Issue 107, (1998).
- Shixiu Cui, 'The Transformation and Development of Chinese Legal Education Model under the Background of the COVID-19 Epidemic' (2021) International Conference on Computers, Information Processing and Advanced Education (CIPAE) 244.
- Sonia Suter, 'Legal Education in a Pandemic: A Crisis and Online Teaching Reveal Who My Students Are', Saint Louis University Law Journal, Volume 65, Issue 679, (2021).
- Steven C. Bennett, 'Distance Learning in Law', Seton Hall Legislative Journal, Volume 38, Issue [i], (2014).

**3. Others**

- Robert Bocking Stevens, Law School: Legal Education in America from the 1850s to the 1980S, at 73-130 (G. Edward White ed., 1983).
- Washington and Lee's New Third Year Reform: Leading the Way in Legal Education Reform, Washington and Lee University, School of Law
- WHO Director-General's opening remarks at the media briefing on COVID-19 - 11 March 2020, available at: https://www.who.int/director-general/speeches/detail/who-director-general-s-opening-remarks-at-the-media-briefing-on-covid-19---11-march-2020 >.

## ثالثًا: باللغة الفرنسية

**1. Articles**

- Hervé Croze, «L'apprentissage à distance, ce qu'il ne peut pas faire», La Semaine Juridique, Edition Générale, Dalloz, Paris, n° 27, 6 Juillet 2020.
- Défenseur des droits, Dématérialisation et inégalités d'accès aux services publics, rapport 2019.
- Denis Mazeaud, «Sauvez l'amphi», JCP G, Paris, 2020, act. 685.

**2. Autres**

- CDDSP communiqué, 5 juin 2020, «Pour une rentrée universitaire avec les étudiants», https://is.gd/VRXFeI. – V. Entretien avec J.-Ch. SaintPau: JCP G 2020, act.750.

# المحتوى


| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| الملخص | 389 |
| المقدمة | 390 |
| **المبحث الأول: نشأة التعليم القانوني** | 393 |
| المطلب الأول: المرحلة الابتدائية في التعليم القانوني | 393 |
| المطلب الثاني: مرحلة التعليم القانوني الحديث | 395 |
| **المبحث الثاني: توظيف الطرق الإلكترونية في التعليم القانوني** | 399 |
| المطلب الأول: متطلبات التعليم القانوني الإلكتروني | 399 |
| الفرع الأول: التجهيز اللوجستي للتعليم القانوني الإلكتروني | 400 |
| الفرع الثاني: إعداد المدرسين والطلبة للتعامل مع التعليم القانوني الإلكتروني | 402 |
| المطلب الثاني: مدى كفاءة التعليم القانوني الإلكتروني | 405 |
| الفرع الأول: المقارنة بين طريقة التدريس التقليدية والطريقة الإلكترونية في المجال القانوني | 405 |
| الفرع الثاني: نماذج من التعليم القانوني الإلكتروني | 409 |
| المطلب الثالث: عقد الامتحانات إلكترونيًا | 411 |
| **المبحث الثالث: تقييم التعليم القانوني الإلكتروني** | 414 |
| المطلب الأول: التعليم القانوني في ظل جائحة كورونا | 414 |
| المطلب الثاني: التجربة الأردنية في التعليم القانوني الإلكتروني | 416 |
| المطلب الثالث: نجاعة التعليم القانوني الإلكتروني | 420 |
| الفرع الأول: إيجابيات التعليم القانوني الإلكتروني | 420 |
| الفرع الثاني: سلبيات التعليم القانوني الإلكتروني | 423 |
| الفرع الثالث: الطريقة المثلى في التعليم القانوني الإلكتروني | 425 |
| الخاتمة | 427 |
| قائمة المراجع | 430 |